

AFRICAN UNION

الاتحاد الأفريقي



UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 517700 Cables: OAU, ADDIS ABABA

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الخامسة
أديس أبابا، إثيوبيا، 25 يونيو - 3 يوليو 2004

-

الأصل: إنجليزي

EX/CL/106 (V)

تقرير رئيس المفوضية
عن أوضاع النزاعات في أفريقيا

-

تقرير رئيس المفوضية عن أوضاع النزاعات في أفريقيا

مقدمة:

- 1- يستعرض هذا التقرير تطور مختلف أوضاع النزاعات في القارة منذ إنعقاد دورة المجلس التنفيذي في مارس الماضي.
- 2- وخلال هذه الفترة أحرز تقدم ملموس فيما يتعلق بتسوية العديد من أوضاع النزاعات، لا سيما منها أزمة جزر القمر المستدامة منذ 1997 والنزاع في السودان فيما يخص المفاوضات بين الحكومة وحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان في بوروندي جرت عملية حفظ السلام برعاية الأمم المتحدة خلفا للبعثة الإفريقية في بوروندي وأتاح ذلك دعم إمكانيات إنجاز العملية التي شرع فيها في البلد منذ التوقيع على إتفاق أروشا في 28 أغسطس 2000. وفي الصومال دخلت منذ قليل عملية المصالحة الشاقة التي شرع فيها برعاية الإيجاد منذ 2002، دخلت في مرحلتها الثالثة والأخيرة التي ستفضي إلى تكوين مؤسسات للفترة الإنتقالية. ومما يعزز خطوط التوصل إلى إنجاز العملية التماسك الذي أظهرته بلدان الإقليم بلا شك.
- 3- وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية سجل العديد من الصعوبات خلال الفترة قيد البحث، منها على وجه الخصوص الأحداث التي جرت في بوكافو في شرق البلد وما نتج عن ذلك في وقت لاحق من توتر في العلاقات بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا. ويظل الوضع في كوت ديفوار أيضا يبعث على القلق باعتبار أن عملية المصالحة آلت، فعليا، إلى مأزق، منذ مارس الفارط.
- 4- ولا شك أن أزمة دار فور في غرب السودان تعد من أخطر الأزمات التي يشهدها البلد نظرا لما تخلفه من معاناة لا توصف للسكان المدنيين وما قد ينجر عنها من كارثة إنسانية. وببذل الإتحاد الإفريقي باتساق مع شركائه جهودا متواصلة لإيجاد حل دائم لهذه الأزمة. ومن الواضح أن الأمر يتعلق هنا باختبار قدرة الإتحاد الإفريقي على العمل، بصورة فعالة، على مواجهة النزاعات التي تمزق القارة وتنفيذ مبادئه.
- 5- إن الوضع في القارة يسوده التفاوت على وجه العموم، ويظل التقدم المحرز هشا مما يعرضه إلى الخطر، فيما يمكن بروز أزمات جديدة. ويعد ما يجري في دار فور أوضح دليل على ذلك.
- 6- وفي هذا الإطار ينبغي تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن. وفي هذا الصدد لا يتم التأكيد بالدرجة الكافية على أهمية الدور المنوط بمجلس السلم والأمن. وإن إعلان الإلتزام المعتمد عند الإطلاق الرسمي لهذا الجهاز في 25 مايو الماضي أتاح فرصة إعادة تأكيد عزم الدول

الأعضاء في المجلس على الإضطلاع بالمسؤوليات التي عهد بها إليه وينبغي الآن تنفيذ هذه العزيمة على أرض الواقع لدعم آمال شعوبنا والآمال التي يعلّقها شركاؤنا على الاتحاد الإفريقي.

ثانيا-

تطور أوضاع النزاعات:

أ) جزر القمر:

- 7- منذ الدورة الأخيرة للمجلس التنفيذي قام الاتحاد الإفريقي بالتشاور مع جنوب إفريقيا بوصفها البلد المنسق للجهود الإقليمية وترويكات الاتحاد الإفريقي المعنية بجزر القمر، بمواصلة جهوده الرامية إلى إتمام تنفيذ إتفاق 20 ديسمبر 2003 بشأن الأحكام المؤقتة بخصوص جزر القمر.
- 8- يسعدني أن أطلع المجلس أنه وفقا للجدول الزمني الذي حددته اللجنة الوطنية الانتخابية المستقلة وأقرته لجنة متابعة إتفاق 20 ديسمبر 2003 التي يرأسها الاتحاد الإفريقي، فقد جرت إنتخابات مجالس الجزر المستقلة في الفترة من 14 إلى 21 مارس 2004 وإنتخابات مجلس الاتحاد في الفترة من 18 إلى 25 إبريل 2004.
- 9- وفي إطار هذه الإقتراعات وتنفيذا للقرار الذي إتخذه الجهاز المركزي لآلية منع النزاعات وإدارتها وتسويتها في يناير 2004 ثم نشر بعثة مراقبة عسكرية. وشاركت هذه البعثة المؤلفة من 41 مراقبا من جنوب إفريقيا وبنين وبوركينا فاسو ومدغشقر وموزمبيق والسنغال وتوجو وموريتانيا، في عملية تأمين البلد والعملية الانتخابية، وذلك خلال الفترة الانتخابية وقبلها وبعدها. كما قام الاتحاد الإفريقي بنشر بعثة مراقبة الإنتخابات برئاسة السيد نوربارت راتسييرا موانا رئيس الوزراء السابق والرئيس السابق للمحكمة الدستورية العليا لجمهورية مدغشقر. وقد عمل مراقبو الاتحاد الإفريقي الوافدين من جنوب إفريقيا وكينيا وموريشيوس ومدغشقر وتنزانيا، جنبا إلى جنب مع المراقبين الآخرين الذين أرسل بهم كل من المنظمة الدولية للفرانكوفونية وجامعة الدول العربية ولجنة المحيط الهندي وفرنسا. وزيادة على ذلك، قدم الاتحاد الإفريقي مساهمة مالية بقيمة 150,000 دولار أمريكي دعما للعملية الانتخابية.
- 10- فاز أنصار الجزر المستقلة بالإنتخابات التشريعية التي جرت في ظروف قيل أنها مرضية عموما. وعقب هذه الإنتخابات تدشين مجالس الجزر ومجلس الاتحاد. ولم يبق حتى الآن سوى تدشين المحكمة الدستورية التي تكفل دستورية القوانين واحترام مبدأ توزيع الاختصاصات بين الاتحاد والجزر.
- 11- بيد أن هذه العملية لم تجر بدون صعوبات. فقد حاولت جزيرتا موهيلي وأنجوان تعيين شخصيات غير منتخبة لتمثيلها في مجلس الاتحاد. ومن الواضح أن هذه المحاولة مخالفة لدستور الاتحاد الذي ينص في المادتين 19 و 20 على أن مجلس الاتحاد يتألف من 33 نائبا منتخبين لولاية من 5 سنوات منهم 15 تنتخبهم مجالس الجزر بواقع 5 لكل جزيرة و 18 منتخبا

بالإقتراع الشامل والمباشر فى إطار التصويت للأغلبية باسم واحد وباقتراعين إثنين. وبفضل العمل الذى قام به مبعوثى الخاص والدعم المقدم من الممثلين الآخرين من المجتمع الدولى ضمن لجنة المتابعة فقد إمتدت فى الأخير الجزر المستقلة إلى قبول تعيين ممثليها فى مجلس الإتحاد حسب الطريقة الموضحة فى دستور اتحاد القمر.

12- ولعل المجلس يذكر أن أحد الجوانب الهامة من إتفاق 20 ديسمبر 2003 ينصب على مسائل الميزانية والمساائل الجمركية. وفى إطار لجنة المواءمة التى يرأسها، نيابة عن المنظمة الدولية للفرانكوفونية، السيد مامادو لمين لوم، رئيس الوزراء السابق فى حكومة السنغال السابق، فقد تم تحقيق تقدم ملموس فيما يتعلق بجوانب الميزانية والجوانب الجمركية خلال الفترة الإنتقالية.

13- بيد أن عملية تنفيذ الآليات المتفق عليها من جانب الأطراف القمرية إعترضتها صعوبات لسبب عدم توفر الإرادة السياسية المطلوبة فى الكثير من الحالات. وتجدر الإشارة - فى هذا الصدد - إلى النزاع الذى لا يزال قائما بين الإتحاد والجزر المستقلة بخصوص الميزانية والمساائل الجمركية. وتجرى حاليا بذل الجهود اللازمة لتسوية هذا المشكل فى إطار لجنة المواءمة.

14- شهد الوضع فى الأرخبيل تطورا مشجعا على العموم، وذلك منذ التوقيع على إتفاق 20 ديسمبر ذلك لأن الأهداف المتوخاة فى هذا الإتفاق تم تحقيقها بشكل عام. وفى ظل هذا التطور تم إنهاء مهمة نشر المراقبين العسكريين للإتحاد الإفريقى قبل سحبهم فى 30 مايو 2004.

15- وأود أن أهنىء الأطراف القمرية لما أظهرته من إلتزام. وأود أيضا أن أعرب عن خالص إمتنانى لجنوب إفريقيا التى تنسق الجهود الإقليمية حول القمر وغيرها من بلدان الإقليم والترويكما لعزمها ومساهمتها الفعالة فى الجهود الرامية إلى إستكمال عملية المصالحة فى القمر. وأتوجه بالشكر للدول الأعضاء التى ساهمت بمراقبيها فى بعثة المراقبة العسكرية للإتحاد الإفريقى وأود فى الأخير أن أعرب عن إمتنانى لشركاء الإتحاد الإفريقى، وبالأخص المنظمة الدولية للفرانكوفونية وجامعة الدول العربية والإتحاد الأوروبى وفرنسا وكذا لجنة المحيط الهندى لما أسهمت به من دعم لعملية المصالحة وجهود الإتحاد الإفريقى. ولم يكن بالإمكان تحقيق نتائج فى القمر لولا التعاون الوثيق الذى قام بين الإتحاد الإفريقى وشركائه.

16- وأود أن أناشد جميع الأطراف القمرية الإحتفاظ بروح التفاهم التى سادت حتى الآن بشكل عام. ويتعين، بالأخص تفادى المبادرة إلى أى مسعى من شأنه توليد التوتر وتعريض ما تحقق من تقدم حتى الآن إلى الخطر. وأعيد تأكيد النداء الملح الذى وجهه إلى الأطراف القمرية مجلس السلم والأمن فى دورته السادسة المنعقدة فى أديس أبابا فى 29 إبريل، لى تحتفظ

بروح المسؤولية والتفاهم اللازمة لإستكمال عملية وضع وتشغيل المؤسسات الجديدة لإتحاد جزر القمر.

17- وسيظل الإتحاد الإفريقي يدعم الأطراف القمرية فيما تنشده من سلام ومصالحة دائمتين. وسيعمل الإتحاد الإفريقي، بالتعاون الوثيق مع المجتمع الدولي على الإسراع بتنظيم طاولة مستديرة للمانحين، في موريشيوس لأجل تعبئة الموارد المطلوبة للإنعاش الإقتصادي والاجتماعي في الأرخبيل.

ب) الصومال:

18- لقد أطلعت المجلس خلال دورته الأخيرة على الوضع في الصومال. وأشارت إلى الصعوبات التي تعترض أعمال مؤتمر المصالحة الوطنية الصومالية المنعقدة في مبابجاتي، كينيا، فضلا عن المشاكل المستمرة داخل الصومال، لا سيما الوضع الإنساني الخطر واستمرار تدفق الأسلحة إلى الفصائل المسلحة وغيرها من المجموعات. ويسعدني أن أخبركم بأن عمليات السلام بلغت إلى حد الآن مرحلة حاسمة حيث تمت إزالة العديد من العراقيل.

19- ولعل المجلس يذكر أن التوقيع على إعلان سافاري بارك في نيروبي يوم 29 يناير 2004 كان من المفروض أن يكون إشارة لدخول عملية المصالحة مرحلتها النهائية الخاصة بإقتسام السلطة وإنتخاب البرلمان الإنتقالي وتكوين حكومة ذات قاعدة واسعة. غير أنه برزت من جديد حالات من سوء التفاهم بين الأطراف الموقعة للإعلان نتيجة محاولة بعضها إعادة النظر في بعض أجزاء مشروع الميثاق بهدف إدخال تعديلات عليها. وقد كان العقيد عبد الله يوسف، قائد وفد بونتالاند وبعض قادة الفصائل المنتمون الى مجلس الإعمار والمصالحة في الصومال من بين من طالبوا بإجراء تعديلات. ونظرا لهذه الخلافات لم يتمكن المؤتمر التقدم إلى المرحلة الثالثة كما كان متوقعا. وعاد بعض القادة، منهم العقيد يوسف ومحمد ديري إلى الصومال.

20- وأمام هذه الأزمة أصدر كل من لجنة التسهيل والمراقبين الدوليين بيانا في 16 مارس 2004، في نيروبي يدعون فيه - من بين أمور أخرى - القادة الذين عادوا إلى/أو لا يزالون في الصومال التوجه، على وجه السرعة إلى نيروبي للمشاركة في المرحلة المتبقية من عملية المصالحة. وكان البيان موجها بالأخص على محمد ديري وحلفائه الذين شكلوا مجلس التنظيم الوطني للصومال في جوهار بهدف الشروع في عملية سلام موازية.

21- وأمام أحداث جوهار وآثارها على عملية السلام أرسلت لجنة التسهيل لمنظمة إيجاد، بالإشتراك مع محفل شركاء الإيجاد - وفدا إلى جوهار في 17 مارس 2004 ويرأسه مبعوثي الخاص، السفير م.أ. فوم. واستهدفت الزيارة هذه إقناع محمد ريري وحلفائه بالعودة إلى عملية المصالحة.

22- وفى 21 مارس 2004 إنعقد فى جيبوتى إجتماع وزراء الإيجاد برئاسة وزير الدولة للشؤون الخارجية فى حكومة أوغندا، السيد أوغستين س. نشيميا لإستعراض عملية المصالحة على ضوء الوضع الأمنى فى الصومال ونتائج الزيارة إلى جوهار. وأكد الإجتماع ضرورة إرسال وفد من FC لزيارة نيويورك وإطلاع مجلس الأمن على عملية المصالحة والتطورات الحاصلة فى الصومال.

23- ناقش الإجتماع السادس لمجلس السلم والأمن المنعقد فى 29 إبريل 2004 – من بين أمور أخرى – الوضع فى الصومال. وبهذه المناسبة حث المجلس جميع أعضاء لجنة التسهيل على المشاركة فى لجنة التسهيل الخامسة للإيجاد المقرر عقدها آنذاك فى 6 مايو 2004 فى نيروبي على المستوى الوزارى الملائم. ودعا مجلس السلم والأمن أيضا إلى تماسك اللجنة لتيسير نجاح مؤتمر المصالحة.

24- وفى اليومين 6 و 7 مايو 2004 إجتمعت فى نيروبي لجنة التسهيل فى دورتها الخامسة لإستعراض التقدم المحرز فى عملية السلام. فى ضوء كانت فيه المرحلة الثالثة للمؤتمر على وشك الإنطلاق. وحضرت الإجتماع جميع بلدان الإيجاد لتأكيد تجدد التماسك والتوجه المشترك داخل لجنة التسهيل. وشارك فى الإجتماع هذا المفوض لشؤون السلم والأمن. وأعلن أعضاء اللجنة بصورة رسمية التزامهم الكامل وغير المتحفظ بتوحيد الصف فى تسوية مشكل الصومال بصفة نهائية. كما دعا الإجتماع المانحين إلى ضمان تمويل متواصل وقابل للتنبؤ بما يدفع العملية إلى نهايتها.

25- إنعقد إجتماع التسهيل الوزارى للإيجاد فى دورته السادسة فى 21 مايو 2004 بنىروبي. وشارك مبعوثى الخاص م.أ. فوم فى هذا الإجتماع وغيره من الدورات اللاحقة. وأطلع السفير بيتوال كييلاجات رئيس المؤتمر الإجتماع على التحضيرات الجارية لإنطلاق المرحلة الثالثة، بما فى ذلك النقل الجوى للقيادات العشائرية والتقليدية الصومالية إلى مباحثات للمشاركة فى المرحلة النهائية. كما أطلع السفير كييلاجات اللجنة على القيود المالية التى يواجهها المؤتمر. وفى اليوم التالى ونظرا لتواجد عدد كبير من القادة السياسيين والعشائريين والتقليديين فى مباحثاتنا – رغم غياب بعضهم، إجتمعت اللجنة بكل واحدة من العشائر الصومالية وهى حاويبي، دارود، ديجل ميريفلى، دير والعشيرة الخامسة. وقدمت اللجنة خطوطا إرشادية عامة للعشائر لتيسير عملها فى إختيار وتوزيع أعضاء البرلمان الإنتقالى. وفى إختتام المشاورات أطلقت اللجنة المرحلة الثالثة. وفى الوقت ذاته أعادت اللجنة تأكيد ندائها السابق الموجه إلى محفل شركاء إيجاد والمانحين الآخرين بتقديم الأموال اللازمة.

26- بحث الإجتماع العاشر لمجلس السلم والأمن المنعقد فى أديس أبابا فى 15 مايو 2004 الوضع فى الصومال. وبهذه المناسبة أكد المجلس أهمية

إحترام تاريخ 31 يوليو 2004 كآخر موعد لإنهاء مؤتمر المصالحة الوطنية. وفي هذا الصدد، أكد المجلس عزمه على تعبئة المجتمع الدولي من أجل فرض عقوبات مستهدفة على قادة العشائر الذين يعملون على تقويض عملية السلام بصورة متعمدة. وأعاد المجلس تأكيد التزامه بوحدة وسلامة التراب الصومالي وعزمه على بذل كل ما هو في وسعه لتيسير نجاح جهود الإيجاد ومساعدة الشعب الصومالي على إعادة بناء بلده.

27- وفي غضون ذلك ظل الوضع العسكري في الصومال هادئاً بشكل عام. ذلك لأن أغلبية العشائر والمجموعات المسلحة، بما فيها تلك التي وقعت على إعلان الدوريت ليوم 27 أكتوبر 2002 الذي نص على وقف الأعمال العدائية لتمكين عملية السلام من المضي قدماً في ظروف موثوقة، هذه العشائر التزمت بروح الإعلان. بيد أنه أفادت التقارير بأن بعض الأجزاء في الصومال، بما فيها مقديشيو، شهدت تشاجراً وإقتتالاً فيما بين العشائر.

28- نظراً لتكرار الإقتتال في مقديشيو، أصدر السفير بيتوال كيبلاجات، رئيس مؤتمر المصالحة بياناً في 30 مايو 2004 يدعو فيه الأطراف المتحاربة إلى الإمتناع عن المزيد من الأعمال العدائية. وناشد القادة التقليديين المبادرة إلى إستعمال مساعيها الحميدة لتسوية المشكل القائم بين أطراف النزاع.

29- وزيادة على ذلك يسعدني أن ألاحظ الجهود المبذولة لأجل تنفيذ قرار حظر الأسلحة في الصومال الذي فرضته الأمم المتحدة بموجب القرار 751 المؤرخ في أغسطس 1992. وينبغي الإشارة إلى القرار 1519 الصادر عن مجلس الأمن للأمم المتحدة في ديسمبر 2003. وقد نص هذا القرار على قيام الأمين العام للأمم المتحدة، بإنشاء فريق متابعة لرصد حالات إنتهاك حظر الأسلحة. وطلب مجلس الأمن أيضاً إلى المنظمات الإقليمية، بما فيها الإتحاد الإفريقي، إنشاء جهات تنسيق لهذا الغرض. ومن دواعي سروري أن الأمين العام بادر بالفعل إلى إنشاء فريق مراقبة شرع في أعماله في مارس 2004. ومن جهته، فإن الإتحاد الإفريقي الذي عين كجهة تنسيق للحظر منذ ذلك الوقت، سيواصل على نحو نشط، تقديم الدعم للجهود الجارية حالياً.

30- دعا الإجتماع السادس لمجلس السلم والأمن جميع الدول الأعضاء إلى الإلتزام بدقة شديدة بالقرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن فرض حظر الأسلحة على الصومال. وطلب المجلس إلى المفوضية القيام – بالتشاور مع إيجاد ودولها الأعضاء – باتخاذ ما يلزم لتعزيز تنفيذ الحظر على الأسلحة. ولم تستلم المفوضية أية إستجابات حتى الآن. وفي وقت لاحق راسلت المفوضية أمانة الأمم المتحدة طالبة إياها إرسال وفد فريق المتابعة إلى أديس أبابا لإجراء مباحثات حول ما يمكن أن يقدمه الإتحاد الإفريقي من مساهمة في تنفيذ

حظر الأسلحة. وفي الوقت الذي يجري فيه إكمال هذا التقرير، يجري اتخاذ الخطوات اللازمة لعقد الاجتماع في أديس أبابا.

31- وخلال الفترة قيد البحث ظلت منطقة أرض الصومال تعيش في جو من

السلم والإستقرار النسبيين، مقارنة بالمناطق الأخرى من الصومال، على الرغم مما جاء في التقارير من وقوع بعض الحوادث فيها. ونتيجة لذلك شهدت منطقة أرض الصومال تغييرا ملحوظا خلال السنوات حيث قدر معدل التسجيل في المدارس بـ75% مقابل 25% في غيرها من مناطق الصومال. وحققت المنطقة أيضا تقدما في مجالي الصحة والبنى التحتية. ودعما لهذه الجهود ظلت وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الداعمة تنشط باستمرار في أرض الصومال. وزيادة على ذلك، فإن أرض الصومال ما فتئت تشن حملات سعيًا للحصول على إعراف المجتمع الدولي بها. وفي هذا الصدد، طلبت إلى الإتحاد الإفريقي منحها صفة المراقب لتمكينها من متابعة التطورات في الإتحاد.

32- وأود أيضا أن أوجه العناية إلى الوضع الإنساني المزعزع في العديد من

المدن ومناطق الصومال. ويعود السبب في هذه المحنة الإنسانية إلى تدمير آثار الحرب الأهلية وتدمير الهياكل الأساسية للنقل والمواصلات مما يعرقل حركة الإمدادات، وانعدام الأمن نتيجة عمليات قطاع الطرق وعناصر الميليشيات، ونظام سقوط الأمطار وحالات الجفاف في بعض المناطق والإمكانات الطبيعية غير المطورة في الأجزاء الجنوبية حيث الثروات الطبيعية وتشتد خطورة المشاكل الإنسانية اشتدادا كبيرا في مقاطعتي ساناج وسول. وعلى الرغم من أنهما لم تتأثرا من جراء الإقتال الماضي، فقد شهدتا فترة طويلة من الجفاف مما أدى إلى تقويض الأوضاع المعيشية لسكان ودفعهم إلى النزوح بحثا عن أسباب العيش.

33- على مدى السنين ظل قطاع التعليم قليل النشاط حيث بلغت نسبة التسجيل

في المدارس 7% فقط في بعض الأماكن وبشكل عام وحسب المنظمات غير الحكومية العاملة في الصومال فإن عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس يبلغ 80%. ويعانى قطاع الصحة من نفس الوضع الأساوى بسبب غياب الأدوية ومعدات مستشفيات والنقص الكبير في الأطباء والمرضات وانعدام مرافق النقل وتدهور حالة المستشفيات والعيادات.

34- ويظل الوضع الغذائى مصدر قلق بالغ في العديد من مناطق البلد وعلى

الرغم من تحسن المحاصيل في بعض المناطق، إلا أنه ليس من اليسير نقلها إلى المناطق المحتاجة إليها نظرا لانعدام الأمن ووسائل النقل وريادة الطرق وسطوة قوات الميليشيات العشائرية.

35- كان من الممكن إنهاء مؤتمر المصالحة في وقت مبكر لولا تواجد بعض

العوامل منها تكاثر وتفتيت العشائر والمجموعات السياسية الصومالية وعدم التماسك بين دول خط المواجهة للإيجاد التى تتألف منها اللجنة الفنية التى تولت إدارة مؤتمر المصالحة قبل قيام لجنة التسهيل، وكذا

القيود المالية المفروضة على العملية واستمرار سهولة حصول العشائر والمجموعات الأخرى على الأسلحة. وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى تأخير تقدم المؤتمر، وبالتالي تأجيل إنهائه.

- 36- وخلال عملية إستكمال هذا التقرير تركزت مداولات المرحلة الثالثة من مؤتمر المصالحة على إختيار أعضاء البرلمان وتوزيعهم على العشائر الفرعية تمهيدا لتشكيل حكومة إنتقالية للصومال. وتيسيرا لهذه العملية ومراعاة للقيود المالية التي تواجه المؤتمر واستنادا إلى المناشدة الصادرة عن لجنة التسهيل الوزارية لإيجاد، فقد قدمت المفوضية مساهمة إضافية قدرها 50,000 دولار أمريكي لعملية المصالحة في بداية يونيو 2004.
- 37- وأود أن أثنى على ما بذلته كينيا وبلدان الإيجاد الأخرى ومحفل شركاء الإيجاد والمراقبون الدوليون من جهود أتاحت سير عملية المصالحة على الطريق الصحيح رغم العراقيل التي اعترضتها. وأود أن أثنى - بالأخص - على بلدان الإيجاد لما أظهرته من تماسك في عملية السلام سعيا - على أساس مشترك - لإعادة السلم والاستقرار الدائمين في الصومال. وأود أيضا أن أنوه بوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية التي ظلت تقدم المساعدة الإنسانية للسكان المحتاجين في الصومال في ظروف يسودها استمرار إنعدام الأمن.

(ج) إثيوبيا / إرتريا :

- 38- منذ الدورة العادية الأخيرة للمجلس التنفيذي لم أتوقف عن المتابعة الوثيقة لعملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا. وظلت بعثة الإتصال في إثيوبيا/ إرتريا التابعة للإتحاد الإفريقي تؤدي مهامها الخاصة بالمتابعة داخل منطقة الأمن المؤقتة جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا التي هي بمثابة رأس حربة في عملية السلام.
- 39- وعلى الرغم من وقوع حوادث فإن التقارير الميدانية المستلمة خلال الفترة قيد الإستعراض أعطت إشارات عن إستتباب وهدوء مستمرين في منطقة الأمن المؤقتة غير أنه لم يتحقق أى تقدم ذي بال في تنفيذ مقرر لجنة الحدود الأثيوبية والإرترية فيما يتعلق بترسيم الحدود.
- 40- إن الجهود التي بذلها المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، السيد لويدي أشورثي أخفقت في تحقيق النتائج المرجوة. وقد قام هذا المبعوث بأول زيارة له في المنطقة في فبراير 2004 حيث أجرى مشاورات مع رئيس الوزراء السيد ملس زيناوى في أديس أبابا. غير أنه لم يستقبل من قبل السيد إيسايس أفوركي، رئيس إرتريا.
- 41- وفي 12 مارس 2004 إعتد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1531 بشأن عملية السلام بين إثيوبيا وإرتريا. وبموجب هذا القرار حث المجلس مرة أخرى وبشدة الطرفين على التعجيل بالتعاون الكامل مع بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإرتريا في تنفيذ مهامها ومضاعفة جهودهما

لضمان أمن موظفي البعثة. ودعا المجلس أيضا الطرفين الإسراع بالتعاون الكامل مع لجنة الحدود وتهيئة الظروف اللازمة لإتمام عملية ترسيم الحدود على وجه السرعة. وفي الوقت ذاته أعاد المجلس تأكيد الأهمية الحاسمة التي يكتسبها الحوار السياسى بين الطرفين وحثهما على تطبيع علاقاتهما والإمتناع عن التهديد باستخدام القوة فيما بينهما. وختمًا أعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل لمبعوث الأمين العام لإثيوبيا وإرتريا وحث كلا الطرفين - وبالأخص - حكومة إرتريا على التعامل مع المبعوث الخاص على نحو بناء ودون تأجيل.

42- وفي 6 إبريل 2004 قمت باستقبال ترويك الإتحاد الأوروبى بقيادة السيد براين كاون وزير خارجية إيرلندا الذى كان فى زيارة إلى المنطقة بهدف بذل جهود للتعامل - فى جملة أمور - مع المأزق الذى تشهده عملية السلام حاليا. وقامت الترويك فى البداية بإجراء مشاورات مع الرئيس إيسايس فى 5 إبريل 2004، قبل قدومها إلى أديس أبابا للإجتماع برئيس الوزراء السيد ملس وأطلعتنى الترويك على أنها فى جميع هذه الظروف كانت قد حثت السلطات الإثيوبية والإرترية على بذل جهود لكفالة مضى عملية السلام قدما. وذكرت الترويك أيضا أنها حثت الرئيس إيسايس على التعاون مع المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة. ومن جانبى فقد كررت تأكيد التزام الإتحاد الإفريقى بإعادة سلم دائم بين الجارين.

43- وفى 7 إبريل 2004 قامت وزارة الشؤون الخارجية فى حكومة جمهورية إثيوبيا الاتحادية الديمقراطية بإرسال مذكرة مساعدة مرفقة ببعض كاسيتات الفيديو إلى مفوضية الإتحاد الإفريقى. وتتضمن المذكرة المساعدة أساس عرضا تاريخيا للأحداث التى أدت إلى المشكل الحدودى الراهن. وتكرر أيضا المواقف الماضية للسلطات الإثيوبية من "أن القرار الذى تتوى لجنة الحدود الإثيوبية والإرترية - سواء كان نهائيا أو لم يكن - لا يمكن أن يفضى إلى إقامة سلم دائم وتطبيع العلاقات بين إثيوبيا وإرتريا". وتؤكد المذكرة المساعدة أيضا أن عملية ترسيم الحدود "تتطوى فى نظر إثيوبيا على خلل حيث لم تجر أية عملية مسح على الأرض ولم يؤد أعضاء لجنة الحدود الإثيوبية - الإرترية ولو زيارة واحدة إلى مناطق الحدود ولم يجرؤ أية جولة بالمروحيات كما لم يبذلوا أية جهود للتشاور مع السكان والمجتمعات المتضررة على طول الحدود".

44- وفى مايو 2004، قمت باستقبال السفير لاجواليا ج. لاجواليا الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة فى إثيوبيا وإرتريا الذى أبرز لى عددا من المشاكل تواجه بعثة الأمم المتحدة فى إثيوبيا وإرتريا، لا سيما القيود المفروضة على حركات عاملى البعثة هذه فى المناطق المتاخمة لمنطقة الأمن المؤقتة، بالأخص من جانب إرتريا. وذكر السفير أيضا أن المأزق الذى آلت إليه عملية السلام يزداد شدة بسبب إخفاق الإنطلاق بالحوار وتعارض المواقف بين إثيوبيا وإرتريا.

45- وفى 17 مايو 2004، بعث الأمين العام للأمم المتحدة برسالة إلى الرئيس إيسايس يعلمه بإختصاصات المبعوث الخاص للأمم المتحدة على نحو ما طلب منه. وأوضح الأمين العام أن المبعوث الخاص " لن يسعى إلى إعادة التفاوض بشأن القرار النهائى والملزم الذى إتخذته لجنة الحدود بين إرتريا وإثيوبيا" بل سيركز على تنفيذ إتفاقيات الجزائر وقرارات لجنة الحدود والقرارات والمقررات الصادرة عن مجلس الأمن وتشجيع تطبيع العلاقات بين البلدين". ولم يتم إستقبال المبعوث الخاص فى إرتريا حتى الآن.

46- أما الحكومة الإرترية فقد أكدت من جانبها ضرورة تنفيذ قرارات لجنة الحدود، بالأخص ما تعلق منها بترسيم الحدود على نحو ما حددته اللجنة، وعدم لزوم إنشاء جهاز بديل. وقد إنعكست هذه الآراء بصورة واضحة فى الخطاب الذى بعث به الرئيس إيسايس إلى الأمين العام للأمم المتحدة فى 3 يونيو 2004 والذى أكد فيه " أن عملية ترسيم الحدود واضحة تماما باعتبار أن اللجنة نظرت فيها بجزيئاتها الكاملة. وبهذا الإعتبار أصبحت هذه العملية عملية مسواة من الناحية القانونية فلا تحتاج إلى ترخيص أو حسن النية من جانب الطرفين. كما أنها لا تحتاج إلى تدخل جهة ثالثة أو " جهاز " أو عملية جديدة. وذكر الرئيس أيضا أن الصعوبات التى تواجه عملية السلام إنما ترجع إلى رفض " إثيوبيا " للقرار وخرقها لجميع الإتفاقيات المتعلقة بالعملية.

47- شهدت الفترة قيد البحث تدهورا حادا فى العلاقات بين إرتريا وبعثة الأمم المتحدة فى إثيوبيا وإرتريا، بالأخص فى مارس وإبريل 2004. واشتكت الحكومة الإرترية من بعثة الأمم المتحدة وموظفيها وقامت فى الوقت ذاته بفرض قيود على حركات موظفى البعثة الأممية فى مناطق متاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة وأجزاء أخرى فى إرتريا.

48- وفى ظل هذه الظروف أصدر مجلس الأمن بيانا فى مايو 2004 أعرب فيه أعضاءه عن قلقهم إزاء تدهور التعاون بين إرتريا وبعثة الأمم المتحدة فى إثيوبيا وإرتريا. وأحاطوا مع القلق علما باستمرار القيود المفروضة على حرية حركات البعثة، بالأخص فى المناطق المتاخمة للمنطقة الأمنية المؤقتة، وإغلاق طريق الإمدادات الرئيسى لقوات بعثة الأمم المتحدة فى القطاع الغربى، من جانب السلطات الإرترية. ونظر المجلس أيضا بخيبة أمل إلى رفض إثيوبيا أجزاء هامة من القرار الصادر عن لجنة الحدود الإثيوبية الإرترية. وفى بيان مؤرخ فى 24 مايو 2004، أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن فزعه إزاء الهجمات العلنية التى تشنها إرتريا ضد بعثة الأمم المتحدة فى إثيوبيا وإرتريا. وأعرب فى ذات الوقت عن أمله فى أن يتعامل كلا الطرفين، لا سيما إرتريا، مع بعثة الأمم المتحدة بصورة بناءة.

49- وفى غضون ذلك إستمرت إجتماعات التنسيق العسكرى بين القادة العسكريين الإثيوبيين والإرتريين على وجه سليم، بما فى ذلك تلك المنعقدة على مستوى القطاع المحلى. وانعقد الإجتماع الأخير للتنسيق العسكرى فى 10 مايو 2004 فى نيروبي أما إجتماعات التنسيق العسكرى على الصعيد القطاعى فقد إنعقدت فى القطاع الغربى والقطاع الأوسط فى مارس وإبريل 2004 على التوالى. وانعقد الإجتماع الأول للقطاع الشرقى فى 21 إبريل 2004. وتساهم هذه الإجتماعات المستمرة فى ضمان مشاورات منتظمة بين القيادتين العسكريتين لطرفى النزاع. وتساعد أيضا فى إتاحة فرصة التباحث بين الطرفين حول الحوادث الحدودية.

50- وفى الختام يتعين على المجتمع الدولى إشراك البلدين لأجل التغلب على المأزق الحالى الذى آلت إليه عملية تنفيذ اتفاقيتهما للسلام.

د) السودان:

51- لا تزال المفاوضات بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش تخطو خطوات نحو تحقيق إتفاق شامل. وقد وقع الطرفان بالفعل سلسلة من الإتفاقيات الجزئية حول إقتسام الثروة والترتيبات الأمنية. وفى 26 مايو 2004 تحقق المزيد من التقدم على إثر توقيع الطرفين ثلاثة بروتوكولات بشأن إقتسام الثروة والمنطقتين المتنازع عليهما فى جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وأبيي. ويشمل البروتوكول بشأن إقتسام الثروة مسائل لحاسمة مثل العاصمة القومية، الهيكل الحكومى، الدين والإسترقاق، على سبيل المثال لا الحصر وتغطى البروتوكولات الثلاثة المسائل الأخيرة المتنازع عليها والتي ورد تحديدها فى بروتوكول ما شاكوس، الموقع فى يوليو 2002.

52- وفى 5 يونيو تم فى نيروبي إطلاق المرحلة النهائية لعملية السلام فى السودان فى حفل أقيم برئاسة الرئيس موى كيباكي وحضور نائب الرئيس السودانى السيد على عثمان طه والحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش التى يرأسها جون جارانج. وقد مثل الإتحاد الإفريقى فى هذا الحفل مبعوثى الخاص إلى السودان السيد بابا جانا كينجيبى. وحضر الحفل أيضا وزير خارجية مصر والوزير النرويجى للتعاون والأمن العام لجامعة الدول العربية ومستشار الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإفريقية.

53- واستهدف الحفل إعادة تأكيد النصوص المتفق عليها والإشارة إلى عزم الطرفين السودانين على مواصلة المفاوضات بشأن الجوانب المتبقية وحتى نهايتها. ووقع الطرفان " إعلان نيروبي بشأن مرحلة السلام النهائية فى السودان " الذى يعكس إتفاق الطرفين على أن جميع القضايا فى النزاع السودانى تمت تسويتها، بإستثناء الإتفاقات اللازمة للتوصل إليها بشأن ترتيبات وقف إطلاق النار وطرق تنفيذ إتفاق السلام الشامل

والضمانات الإقليمية والدولية. ومن الأهمية بمكان الملاحظة بأنه – سعياً للإحتفاظ بقوة الدفع المتوفرة فقد إلّزم الطرفان بإستئناف المفاوضات حول هذه القضايا المتبقية فى 22 يونيو 2004.

54- إتساقاً مع مقرر المجلس التنفيذى للإتحاد الإفريقى المنعقد فى مابوتو فى يوليو 2003 عقدت اللجنة الوزارية للإتحاد الإفريقى المعنية بإعادة بناء السودان فى المرحلة بعد النزاع دورتها الإفتتاحية فى 15 مارس 2004 فى أديس أبابا. وخلال هذا الإجتماع إعتمدت اللجنة برئاسة جنوب إفريقيا إختصاصاتها ووضعت برنامج عملها. ويجرى إتخاذ خطوات حالياً لإعداد طرق تنفيذ برنامج العمل هذا.

55- إن إتفاق السلام الشامل المبرم لا يضع حدا لمعاناة الشعب فى جنوب السودان فقط بل يمثل منعرجاً فى تاريخ السودان والإقليم ككل. ومن هذا المنطلق ينبغى بذل كل الجهود لضمان التنفيذ الصحيح للإلتزامات التى قطعها كل من الطرفين على نفسه ومساعدتهما على فتح فصل جديد وأعد فى تاريخ بلدهما.

دارفور:

56- على الرغم من التقدم الملموس المحرز نحو تحقيق سلم دائم فى جنوب السودان لا يزال الوضع فى دار فور مصدر قلق بالغ بالنسبة للإتحاد الإفريقى والمجتمع الدولى برمته. وعلاوة على الصراعات بشأن الموارد مثل الأرض والمياه والإستياء السياسى فى السائد بين المجموعات المحلية، فإن الأزمة الراهنة تعزى – بقدر كبير – إلى الأنشطة التى تقوم بها ميليشيات جانجاويد. وقد شنت هذه المجموعة حملة هجوم وتدمير ضد السكان المدنيين فى العديد من أجزاء دار فور، فى الآونة الأخيرة. وأدى هذا الوضع على تشريد المدنيين بصورة قسرية وعلى نطاق واسع حيث أضرأرأزيد من 1000ر000 نسمة إلى التشرأد داخلها فيما لجأ إلى تشأد البلد المجاور، نحو 150ر000 شخصاً.

57- إعتباراً لخطورة الوضع فى دار فور قام الإتحاد الإفريقى والمجتمع الدولى ببذل جهود متواصلة ضماناً لإتخاذ التدابير الفعلية لحماية السكان المدنيين وتفادياً لمزيد من التدهور للوضع الإنسانى. وقد أفضت تلك الجهود إلى البدء فى المفاوضات، بواسطة تشأد، بين الحكومة السودانية، من جهة وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، من جهة ثانية. وهى المفاوضات التى أفضت إلى توقيع إتفاق وقف النار الإنسانى، فى دار فور، فى 8 إبريل 2004.

58- إن إتفاق وقف إطلاق النار الإنسانى الذى تم التفاوض بشأنه بدعم من الإتحاد الإفريقى وأعضاء آخرون من المجتمع الدولى ينص – فيما ينص عليه – على وقف إطلاق النار وإنشاء لجنة مشتركة ولجنة وقف إطلاق النار، فضلاً عن تيسير عملية تسليم المساعدات الإنسانية وتهيئة ظروف

مواتية لتسليم الإغاثة الطارئة. وقد إتفق الطرفان على الإجتماع فى وقت لاحق للتفاوض بشأن التسوية الشاملة والنهائية.

59- وكمتابعة للإتفاق والقرار الذى إتخذه مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقى فى 13 إبريل 2004، ثم إيفاد بعثة إستطلاعية من عشرة أعضاء بقيادة الإتحاد الإفريقى إلى كل من السودان وتشاد فى الفترة من 7 إلى 16 مايو 2004. وقد أسندت إلى هذه البعثة المؤلفة من ممثلى الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبى وتشاد وفرنسا والولايات المتحدة، مهمة تقييم الوضع على أرض الواقع فى ظل النشر المرتقب للمراقبين العسكريين فى منطقة دار فور.

60- وفى غضون ذلك وقع كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة على إتفاق تؤكد فيه هذه الأطراف من جديد إستعدادها لعقد مؤتمر عام يضم جميع ممثلى دار فور – تحت رعاية الوساطة التشادية وبمساعدة المجتمع الدولى، بهدف مناقشة الوضع السياسى والإقتصادى والإجتماعى السائد فى دار فور سعياً لإيجاد تسوية شاملة ونهائية بين أطراف النزاع.

61- وخلال حفل تدشين مجلس السلم والأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات فى 25 مايو 2004، فى أديس أبابا، أعاد المجلس تأكيد قلقه إزاء الوضع السائد فى دار فور، وبالأخص إزاء إستمرار الوضع الإنسانى وإزاء ما تنقلته التقارير من إنتهاكات لحقوق الإنسان المرتكبة فى هذه المنطقة منذ بداية الأزمة. ورحب المجلس بالقرارات التى أعلنتها الحكومة السودانية والرامية على تيسير عمل الوكالات الإنسانية والتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان. وقد رخص لى المجلس أيضاً بإتخاذ جميع الخطوات اللازمة لضمان المتابعة الفعلية لإتفاق وقف إطلاق النار، وبالأخص عن طريق نشر بعثة مراقبى الإتحاد الإفريقى معززة بالمكون المدنى المطلوب وعنصر الحماية، عند اللزوم، وذلك لمساندة عمل لجنة وقف إطلاق النار، بناء على نتائج البعثة الإستطلاعية التى قادها الإتحاد الإفريقى إلى كل من السودان وتشاد.

62- وفى يومى 27 و 28 مايو 2004 إنعقد فى أديس أبابا إجتماع إستشارى حول دار فور، حضره كل من الحكومة السودانية وحركة تحرير السودان وحركة العدل والمساواة، فضلاً عن ممثلى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وهولندا والإتحاد الأوروبى والأمم المتحدة. وفى 28 مايو 2004 وقعت الأطراف السودانية الإتفاق بشأن طرق إنشاء لجنة وقف إطلاق النار ونشر المراقبين فى منطقة دار فور ويشمل الإتفاق – من بين قضايا أخرى – تشكيل لجنة وقف إطلاق النار واختصاصاتها على نحو ما نص عليه إتفاق وقف إطلاق النار الإنسانى، فضلاً عن طرق رصد إنتهاكات وقف إطلاق النار والتحقيق فيها.

63- وفى أعقاب التوقيع على الإتفاق، عقدت لجنة وقف إطلاق النار إجتماعها الإفتتاحى فى المقر الرئيسى للإتحاد الإفريقى وبهذه المناسبة كررت الأطراف السودانية التزامها بالتنفيذ الصارم لإتفاق وقف إطلاق النار الإنسانى وتعهدت بالتعاون الكامل مع بعثة المراقبين.

64- وفى الوقت الذى يجرى فيه إستكمال هذا التقرير فقد تم بالفعل نشر الفوج الأول من مراقبى الإتحاد الإفريقى فى دار فور. ومن المقرر نشر نحو 120 مراقبا عسكريا منهم أزيد من النصف من قبل الإتحاد الإفريقى ونحو 270 محاميا للمراقبين العسكريين. وتبلغ الميزانية الإجمالية المخصصة للبعثة لسنة الواحدة ما يزيد بقليل على 26 مليون دولار أمريكى. ويسعدنى أن أطلع المجلس على أن حكومة المملكة المتحدة ساهمت، بالفعل، بمبلغ 3ر4 دولار أمريكى، فيما تم إتخاذ الخطوات لضمان أموال إضافية من الإتحاد الأوروبى، إعتبارا لمرفق السلم الذى تم إنشاؤه حديثا، ومن شركاء الإتحاد الإفريقى الآخرين.

65- وكما أشرنا إليه سابقا فإن الوضع الإنسانى فى دارفور بالغ الخطورة. وفى 3 يونيو 2004 إنعقد فى جنيف إجتماع الإنذار الرفيع المستوى للمانحين بحضور ممثل الإتحاد الإفريقى ويشير البيان المشترك الصادر عن الرئيسين للإجتماع (الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبى) إلى أن عدد السكان الذين من المتوقع أن يحتاجوا إلى مساعدة إنسانية فى 2004 سيبلغ 2ر2 مليون نسمة. ويؤكد أنه ما لم تتخذ إجراءات فورية لتوفير الحماية والإغاثة فإن الأزمة ستزداد تفاقم مما سيعرض آلاف السكان إلى الخطر. ويؤكد البيان أيضا ضرورة الرفع الفورى لجميع القيود المتبقية المفروضة على موظفى المساعدات الإنسانية والإمدادات والمعدات وطائرات النقل. ويدعو البيان المشترك أيضا المانحين إلى تقديم الدعم الفورى والسخى لسد العجز فى الأموال المخصصة للمساعدة الإنسانية فى دار فور تشاد لعام 2004 والمقدر بـ 236 مليون دولار أمريكى.

66- إننا لن نكون مبالغين إذا أكدنا الحاجة إلى المعالجة بشكل فعال – للنزاع الحالى وما يترتب عليه من أزمة إنسانية وانتهاكات لحقوق الإنسان. وبالتالي، فإن الإتحاد الإفريقى من واجبه القيام بدور ريادى فى تسوية هذه الأزمة. ومما يكتسب أهمية خاصة فى هذا الصدد الحاجة إلى ضمان حماية السكان المدنيين والحيلولة دون تزايد التدهور فى الوضع الإنسانى.

(هـ) بوروندى:

67- بعد سنين من النزاع العنيف بشكل خاص سجلت عملية السلام فى بوروندى تقدما ملموسا إنعكس فى تنفيذ إتفاق أروشا للسلام والمصالحة فى بوروندى، الموقع فى 28 أغسطس 2000 والذى يمثل إحدى الأدوات المرجعية فى إدارة الحياة الوطنية، وكذا تنفيذ إتفاقات وقف إطلاق النار المنجرة عن إتفاق أروشا والتي أسهمت فيها البعثة الإفريقية فى بوروندى

إسهاما كبيرا، مما أدى في الأخير إلى تطهير الجو السياسى واستعادة الأمن فى 16 مقاطعة من بين المقاطعات الـ 17 الموجودة فى البلد. وقد أصبح مجموع الحركات السياسية المسلحة تقريبا ممثلا فى الوقت الحاضر فى المؤسسات الإنتقالية.

68- إلا أن هناك ثلاث مسائل تسترعى إنتباهنا اليوم وهى:

(أ) مسألة الإنتخابات التى وصل النقاش بشأنها إلى مرحلة متقدمة من دون توصل الأطراف إلى إتفاق بشأنها إلى حد الآن،

(ب) مسألة إدماج المتحاربين التى بلغت التحضيرات بشأنها شوطا بعيدا نظرا لتعهد المجتمع الدولى بتمويلها،

(ج) وأخيرا المسألة المبرحة التى يطرحها حزب تحرير هوتو/ قوى التحرير الوطنى، وهى الحركة السياسية الوحيدة التى لم تنضم إلى عملية السلام.

69- لعل المجلس يذكر أن بروتوكولات بريتوريا الموقعة فى 8 أكتوبر و 2 نوفمبر 2003 بين الحكومة الإنتقالية والمجلس الوطنى من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية التابع لبيار نكورو نزيلا ، إلى جانب إتفاق وقف إطلاق النار المبرم بين الطرفين، فى دار السلام، فى 16 نوفمبر 2003 خلال القمة العشرين للمبادرة الإقليمية للسلام فى بوروندى - قد أذن بانطلاق جديد لعملية السلام. ومن الواضح أن توصل الطبقة السياسية إلى إتفاق حول مسألة تنظيم وإجراء إنتخابات من شأنه تيسير إعتداد البرلمان الدستور ما بعد الفترة الإنتقالية، وقانون الإنتخابات والقانون المجتمعى. كما أنه سيسمح بالشروع فى التحضيرات إستعدادا للوفاء بموعد أول نوفمبر 2004 المحدد، وفقا لأحكام إتفاق أروشا للسلام والمصالحة فى بوروندى.

70- تم بحث مسألة الإنتخابات خلال القمة الحادية والعشرين للمبادرة الإقليمية المنعقدة فى 5 يونيو 2004، فى دار السلام بحضور وفد الإتحاد الإفريقى الذى ترأسه المفوض المكلف بشؤون السلم والأمن. وينبغى التذكير، فى هذا الصدد، بأن الخلافات التى برزت خلال محفل الأحزاب السياسية والحركات السياسية المسلحة الذى نظمه رئيس الجمهورية فى مارس وإبريل 2004 إستمرت خلال المشاورات غير الرسمية التى أجريت فى 27 مايو وأول يونيو 2004 والتى إلتقى فيها الوسيط، نائب الرئيس يعقوب زوما بكل من الحكومة والجهة من أجل الديمقراطية والمجلس الوطنى من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع الوطنى التابع لـ نكورو نزيلا. وظهرت نفس الخلافات خلال القمة الحادية والعشرين للمبادرة الإقليمية. وبالفعل فقد رفض الإقليم إقتراح الرئيس دوميسيان ندايزيا بتمديد الفترة الإنتقالية بسنة واحدة ووضع جدول إنتخابات جديد تقوم بإعداده، الحكومة الإنتقالية. وطلبت القمة بتنظيم إنتخابات بهدف

إحترام الجدول الزمني المقرر في إتفاق أروشا، وإن كان هناك حاجة إلى توخي قدر من المرونة في تنفيذه.

71- وخلال الفترة قيد البحث ظهرت صعوبات داخل المجلس الوطني على إثر توسيع العضوية في هذه المؤسسة ومكتبها بحيث تحول عدد الأعضاء فيها من 183 إلى 219 عضوا وعدد الأعضاء في المكتب من 5 إلى 8 أعضاء بعد إنتقاء 13 من الضباط المتقاعدين من عرق التوتسي والمنتمين إلى القوات البوروندية المسلحة، وقبول أعضاء من الحركات السياسية المسلحة التالية:

- المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية قوات الدفاع عن الديمقراطية التابع للسيد نكورو نزيما (15)،
- كازي - قوات الدفاع عن الديمقراطية KAZE-FDD
- * التابعة لـ JEAN BOSCO (4)

U KIEقNDARYIKENGU ,
- إيكانزو / جبهة التحرير الوطني التابعة لـ ALAINMUGARABONA**

72- لقد أفضى إنتقاء كبار الضباط 13 والمحاليين على المعاش إلى جانب ما لوحظ من أن طريقة إنتخاب أعضاء المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية في مكتب المجلس لم تجر وفقا للنظام الداخلي للمجلس الوطني، أفضى إلى أزمة داخل هذه المؤسسة مما حدا بنواب حركة UPRONI وحركة CNDD-FDD التابعة لـ نكورو نزيما وغيرهما من الحركات العملاقة إلى مقاطعة أعمال المجلس. ومع ذلك فإن عملية توسيع العضوية في المجلس، إنما هي إستجابة - من حيث المبدأ - للإحتياجات المتعلقة بالحفاظ على التوازنات العرقية التي تم الإتفاق عليها في أروشا وإعادة تأكيدها في دار السلام.

73- وشهدت الحكومة من جانبها أيضا وضعا مماثلا بعد أن قرر المجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية CNDD/FDD تعليق مشاركته مؤقتا في إجتماعات مجلس الوزراء إحتجاجا على ما أسماه بالتباطؤ في تنفيذ إتفاق وقف إطلاق النار الشامل الموقع في 16 نوفمبر 2003، لا سيما فيما يتعلق بتعيين أعضائه في الإدارة الإقليمية والسلك الدبلوماسي ومناصب إدارة المؤسسات العامة. وقد تم تسوية هذا المشكل، بعد ما قامت الحكومة بتعيين هؤلاء الأعضاء المعنيين.

74- وعلى الصعيد العسكري، شرعت الحكومة الإنتقالية، منذ 15 مارس 2004 بتدريب وحدة حماية متخصصة. تتألف في الوقت الحاضر من عناصر القوات البوروندية المسلحة وعناصر تابعة للمجلس الوطني الذي

* معروفة سابقا بالمجلس الوطني من أجل الدفاع عن الديمقراطية/قوات الدفاع عن الديمقراطية، جناح NDAYIKENGURU

KIYE

** معروفة سابقا بحزب تحرير شعب هوتو، جناح MUGABARABONA

يرأسه السيد نكورو نزيلا فقط. أما الحركات الأخرى فقد منحت حصّة من العناصر سيتم تدريبهم في أجل قريب.

75- يتمثل أحد التطورات ذات الأهمية في الفترة قيد البحث، في اعتماد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في 21 مايو 2004، قرارا يرخّص بموجبه، لفترة مبدئية من ستة شهور، نشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي، وذلك وفقا لإتفاقات وقف إطلاق النار لشهرى أكتوبر وديسمبر 2002 وطلبات الاتحاد الإفريقي المكررة وبلدان الإقليم وسيبلغ عدد الجنود في عملية الأمم المتحدة في بوروندي ما لا يزيد على 5650 جنديا على أن تتألف هذه القوة من قوات بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي (MIAB) في مرحلة أولى. وقد جرت عملية تسليم المسؤولية فيما بين البعثتين في أول يونيو 2004. وأود أن أنتهز هذه المناسبة لأعرب عن خالص تقديري للدور التي قامت به بعثة الاتحاد الإفريقي في بوروندي وإمتناني للبلدان التي ساهمت بقواتها، وهي جنوب إفريقيا وموزمبيق، على ما قدمته من تضحيات. كما أننى أتوجه بالشكر إلى البلدان التي ساهمت بمراقبيها وهي بوركينافاسو والجابون ومالي وتونس وتوجو.

76- كانت البعثة الإفريقية قد بدأت في الإنتشار داخل البلد قبل إنتشار عمليات الأمم المتحدة في بوروندي. وهكذا تكفلت القوات الإثيوبية منذ 14 مايو 2004 بالمركز الثانى لتسريح الجنود، موقع أوتراكو الموجود في مقاطعة جيتاجا بينما كانت قوات رواندا على إستعداد للنشر في مقاطعة بوبانزا.

77- كانت مسألة حزب تحرير شعب هوتو/قوات التحرير الوطنية موضوع قمة مصغرة جمعت في دار السلام كلا من الرئيس يورى موسيفينى وبنجامين مكابا ودوميسيان نداييزازى في 8 مايو 2004. وكان رؤساء الدول قد قرروا، خلال القمة الإقليمية الحادية والعشرين، فرص قيود فورية على حركات قادة وأعضاء حزب تحرير شعب هوتو. وتهدف هذه القيود إلى منع هذه الحركة" من تشكيل خطر على السلم والأمن في بوروندي". ودعا رؤساء الدول جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي كافة إلى تطبيق نفس القيود. وطالب رؤساء دول الإقليم مجلس السلم والأمن للاتحاد الإفريقي بأن يوصى باتخاذ إجراء سياسى وقانونى ملائمين ضد قوات جبهة التحرير الوطنى في خلال الشهور الثلاثة القادمة إذا لم تنضم في نهاية هذا الأجل إلى عملية السلام.

78- ومن جهته أجرى ممثلى الخاص في بوروندي مكاملة هاتفية مع الناطق باسم هذه الحركة، أكد له فيها من جديد موقف الاتحاد الإفريقي من أن ليس هناك بديل عن المفاوضات. واستقبل ممثلى الخاص أيضا مبعوث هولندا في إقليم البحيرات الكبرى، السفير فرادريك الذى تحدث معه حول هذه المسألة مشجعا إياه مواصلة جهوده.

79- يظل الوضع الإقتصادي والإجتماعي والإنساني مزعزعا. ومن ثم ضرورة ضمان الإسراع بتقديم دفعات المساعدة التي أعلنها المجتمع الدولي خلال محفل شركاء بوروندى فى التنمية .

80- وفى الوقت ذاته تتواصل جهود إعادة اللاجئين إلى الوطن ممن يعيشون فى مخيمات فى تنزانيا، وذلك طبقا للإتفاق الثلاثى المبرم فى 2001، بين الحكومة البوروندية والحكومة التنزانية ومفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين وسجل فى 2003 نحو 90197 عائدا إلى الوطن بينما عاد إلى الوطن نحو 15808 لاجئا خلال الفترة من يناير إلى نهاية إبريل 2004، حسب مفوضية الأمم المتحدة، ولا تزال عملية عودة اللاجئين بأعداد ضخمة إلى الوطن تشكل تحديا كبيرا، ذلك لأن غياب الموارد المالية اللازمة لتمكين اللجنة الوطنية لإعادة دمج المنكوبين من أداء أنشطتها على الوجه الأكمل على جانب قضية الأراضي تشكل كلها عراقيل تحول دون نجاح سياسة إعادة دمج العائدين والمنكوبين.

81- لا يزال النقاش حول إجراء الانتخابات فى المواعيد المحددة فى إتفاق أروشا للسلم والمصالحة فى بوروندى يمزق الطبقة السياسية البوروندية بين مناصرين لعقد إنتخابات فى نهاية المرحلة الإنتقالية (أكتوبر 2004) ومؤيدين لتأجيل هذه الإنتخابات وكل طرف متمسك بموقفه واليوم تتجه الأنظار نحو الوسيط الذى من المفروض وصوله بوجمبورا فى الأيام القليلة القادمة بعد أن فوضت له القمة الإقليمية الحادية والعشرين بمساعدة الحكومة البوروندية الإنتقالية والأطراف البوروندية على التوصل فى أقرب أجل ممكن إلى حل وسط بشأن المسائل المرتبطة بتقسيم السلطة. وسيواصل الإتحاد الإفريقى من جانبه دعم الجهود المبذولة حاليا لمساعدة البورونديين على إيجاد إجماع يراعى إهتمامات كل الأطراف.

(هـ) جمهورية الكونغو الديمقراطية:

82- لقد أكدت، فى تقريرى المرفوع إلى الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذى، على ما تم إحرازه من تقدم ملموس فى عملية السلام فى جمهورية الكونغو الديمقراطية .

83- ومنذ ذلك الحين ساهم بعض التطورات فى تباطؤ هذه التطور وأثارت تساؤلات حول مستقبل العملية ككل التى لم تحد عن طريقها بفضل الدعم الثابت الذى قدمه المجتمع الدولي. وفى هذا الصدد، أود أن أؤكد – بوجه خاص – على صعوبة التعايش بين مختلف الأطراف الفاعلة فى المرحلة الإنتقالية والآثار الضارة الناتجة عن هذا الوضع بالنسبة للثقة فيما بين هذه الأطراف. وأود أيضا أن أشير إلى التأخر الكبير فى إنجاز الأهداف الرئيسية التى حددها الكونغوليون لأنفسهم خلال الفترة الإنتقالية. ويتعلق الأمر بصياغة واعتماد نصوص قانونية، بالأخص ما يرتبط منها بالإنتخابات واستعادة سلطة الدولة على مجموع أنحاء التراب الوطنى وإقرار السلم فى البلد، بالأخص فى منطقتى الشرق وشمال الشرق وإنشاء

جيش وطنى موحد وإدماج مصالح الأمن وإستئناف التعاون مع البلدان المجاورة.

84- ذلك هو السياق الذى جرت فيه أحداث ليلة 27 إلى 28 مارس 2004 التى

أدانها المجتمع الدولى. وبهذه المناسبة قمت بنشر بلاغ أعربت فيه عن بالغ قلقى ودعوت جميع الأطراف الكونغولية والشعب الكونغولى بأكمله إلى التزام جانب الوحدة للمضى بالمرحلة الإنتقالية قدما إلى نهايتها.

85- وفى نفس السياق أيضا تمكنت عناصر منشقة عن الجيش الوطنى الجديد

لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بعد أسبوع من المعارك، من فرض رقابتها على مدينة باكوفو، فى جنوب كيفو، وذلك فى 2 يونيو 2004.

وفى أعقاب هذا قمت بنشر بلاغ أكدت فيه - من بين أمور أخرى - إدانتى الشديدة لهذا العمل ودعوت الجنود المتمردين إلى الإنسحاب من المدينة. كما دعوت بلدان الإقليم إلى التحلى بروح التحاور والتشاور فى علاقاتها وتوحيد جهودها لتعزيز قوة الدفع التى تشهدها حاليا المنطقة. وينبغى أيضا الإشارة إلى محاولة الانقلاب التى وقعت فى 11 يناير 2004. وإنى لمرتاح فى هذا الصدد لتمكن السلطات الكونغولية من إخفاق هذه العملية بصفة هادئة.

86- وخلال إجتماعه الحادى عشر المنعقد فى 4 يونيو 2004، أدان مجلس

السلم والأمن بشدة الإستيلاء على مدينة بوكافو وأعمال النهب والإغتصاب وما صاحب هذه العملية من إنتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع. كما أدان المجلس أعمال التحريض على العداء العرقى وناشد الأطراف المعنية ضبط النفس والسعى لإيجاد حل للأزمة عن طريق الحوار. وطالب المجلس المتمردين بتسليم المقاطعة بسرعة إلى السلطات المدنية والعسكرية التى عينتها الحكومة. وأعاد تكرار الدعم الكامل للإتحاد الإفريقى لعملية السلم والمصالحة وللمؤسسات المرحلة الإنتقالية وأعاد تأكيد دعمه لبعثة مراقبى الأمم المتحدة فى الكونغو (MONUC). وطلب إلى مجلس الأمن للأمم المتحدة تعزيز قوات البعثة الأممية لتمكينها من مضاعفة دعمها الفعال لعملية السلم. وفى هذا الصدد، ناشد الدول الأعضاء فى الإتحاد الإفريقى الإستعداد لوضع قوات تحت تصرف الأمم المتحدة دعما لبعثة مراقبى الأمم المتحدة فى الكونغو (MONUC). وفى الختام دعا المجلس حكومات بلدان الإقليم إلى العمل أكثر على تهيئة جو من الثقة والحوار وتدعيم العلاقات فيما بينها.

87- وفى الوقت الذى يجرى فيه إستكمال هذا التقرير كانت تتواجد بعين

المكان بعثة الإتحاد الإفريقى التى أوفدها إلى المنطقة برئاسة الممثل الدائم للسنغال لدى الإتحاد الإفريقى والرئيس لمجلس السلم والأمن لشهر يونيو. ويتمثل هدف هذه البعثة التى تضم أيضا الممثل الدائم لزامبيا لدى الإتحاد الإفريقى والرئيس للجنة الإتحاد الإفريقى للاجئين والمشردين والشؤون

الإنسانية، يتمثل في السعى على تخفيض حدة التوتر الحالية كما دعا إليه بلاغ مجلس السلم والأمن وكذا تيسير إنعاش عملية السلام.

88- وعلى الرغم من هذه الصعوبات ظلت المؤسسات الرئيسية تشتغل مما سمح بتسجيل بعض التقدم في تنفيذ المرحلة الإنتقالية. وينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى خارطة الطريق للمرحلة الإنتقالية التي نشرت في 20 إبريل 2004 والإتفاق التي تم بين الأطراف الكونغولية بشأن توزيع مناصب المحافظين ونواب المحافظين وتعيينهم في مختلف المقاطعات وينبغي أيضا الإشارة إلى التشاور الجارى بين الحكومة ورؤساء المجموعات المسلحة.

89- سعيا لإنجاح عملية السلام لا يزال الإتحاد الإفريقي، من جانبه، يدعم جهود الكونغوليين الرامية إلى ضمان النهاية السليمة للمرحلة الإنتقالية. وإن الإتحاد الإفريقي بوصفه عضوا في اللجنة الدولية لمساندة الفترة الإنتقالية واللجنة الفنية المكلفة بدعم أنشطة اللجنة الإنتخابية المستقلة لا يدخر أية جهود - من خلال ممثله الخاص في جمهورية الكونغو الديمقراطية - للحد من سوء التفاهم بين الأطراف وتقريب وجهات نظرها حول المسائل الأساسية لعملية السلام.

90- دعما لعمل الإتحاد الإفريقي في الميدان شجعت مجلس السلم والأمن المنعقد في دورته الخامسة في 13 إبريل 2004 - من بين أمور أخرى - على إيفاد فريق مشترك بين الإدارات إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية لتقييم تطور عملية السلام وتحديد الطرق التي يمكن بها للإتحاد الإفريقي دعم الجهود المبذولة حاليا. وإنى مصر - عند نهاية عملية التقييم هذه - على إيجاد الظروف الميدانية التي تسمح بدعم التفاعل بين الإتحاد الإفريقي والأطراف الفاعلة في عملية السلام والشركاء الخارجيين المكلفين بمساندة المرحلة الإنتقالية.

(ز) جمهورية أفريقيا الوسطى:

91- ظلت المفوضية ترصد تطور الوضع في جمهورية أفريقيا الوسطى، منذ إنعقاد الدورة الأخيرة للمجلس، وذلك في ضوء الصعوبات الإقتصادية التي يواجهها البلد والتي ساهمت في تكرار حالات عدم الإستقرار في البلد والتدابير المتخذة لضمان العودة إلى النظام الدستوري.

92- وخلال الفترة قيد البحث لم يشهد الوضع الإقتصادى والإجتماعى أى تحسن ملحوظ. واقترحت الحكومة تخفيض مرتبات الموظفين بنسبة 30% ورفضت النقابات العمالية هذا الإجراء. بيد أن الحكومة توصلت إلى إتفاق مع نقابات المعلمين بحيث أصبح إجراء التخفيض ينطبق فقط على المرتبات التي تزيد أو تساوى 200,000 فرنك غرب إفريقيا. ومن جهة أخرى فقد أثبتت بعثة تم إيفادها إلى بانجى في يناير 2004 ومتألّفة من خبراء البنك الدولى وصندوق النقد الدولى والبنك الإفريقى للتنمية، أن الوضع الإقتصادى جد خطير ويحتاج الأمر إلى إتخاذ سلسلة من

الإجراءات المحددة. ومن جانبه، أعلن وزير الاقتصاد والمالية مؤخراً أن جمهورية أفريقيا الوسطى مؤهلة للاستفادة من برنامج التيسير في مرحلة ما بعد النزاع التي يرهاها صندوق النقد الدولي.

93- في يوم 15 مارس 2004، احتفل الجنرال فرانسوا بوزيزي بالعيد السنوي الأول للإنقلاب الذي سمح له باعتلاء سدة الحكم. وقد قاطع هذه التظاهرة أغلب الأحزاب السياسية، بما فيها بعض أعضاء عملية التشاور التي تضم الأحزاب السياسية المعارضة والتي قدمت دعمها للإنقلاب الذي قام به الجنرال بوزيزي. ورأت هذه الأحزاب عدم ملائمة تنظيم هذه التظاهرات في الوقت الذي تتراكم فيه متأخرات مرتبات الموظفين بعدة شهور.

94- وفي 12 إبريل 2004 بعث لى الرئيس السابق السيد إنج فيليكس باتاسي الذي يعيش في المنفى في توجو بخطاب كتب فيه " أن القمم تتتابع الواحدة تلو الأخرى وأن الزمن يمضى وإن الوضع في جمهورية إفريقيا الوسطى الذي يزداد تفاقمًا يوماً بعد يوم يبدو وكأنه لا يسترعى إنتباه مؤسستنا الموقرة التي يظهر أنها تتعايش مع الأمر الواقع هذا". ويرفض السيد بوتاسي عملية العودة إلى النظام الدستوري التي تجرى حالياً. مؤكداً أن هذا " البديل يشكل سابقة خطيرة ستمهد الطريق من دون شك إلى الكفاح المسلح". ودعا الإتحاد الإفريقي إلى إتخاذ موقف صارم " وإلا سيكون مسؤولاً عما سيجرى في جمهورية إفريقيا الوسطى والإقليم الفرعى".

95- وفي إطار العملية الإنتخابية أعلن رئيس الدولة – وباعتماد من المجلس الوطنى الإنتقالى، إصدار النص المتعلق باللجنة الإنتخابية المشتركة المستقلة والذي يجعل من هذه المؤسسة الهيكل المكلف – بالتعاون مع وزارة الداخلية – بإعداد وتنظيم ومراقبة الإنتخابات والإستفتاء. وتنص العملية الإنتخابية على إجراء إستفتاء دستوري في الفترة ما بين أكتوبر ونوفمبر 2004، متبوعاً بتنظيم الإنتخابات التشريعية والرئاسية في يناير 2005 والإنتخابات الخاصة بمجالس البلديات، خلال السداسى الأول من 2005.

96- غير أن العديد من الأحزاب السياسية والنقابات المركزية اعترضت على النص النهائى متهمة الجنرال بوزيزي بمحاولة سد الباب أمام العملية الإنتقالية والعملية الإنتخابية. وتندد هذه الأحزاب، على وجه الخصوص، بعدم إحترام مبدأ إستقلالية اللجنة الإنتخابية المشتركة المستقلة والسماح للولاة ورؤساء الدوائر بالمشاركة فيها كأعضاء. ويساور هذه الأحزاب القلق إزاء ما ستؤول إليه النصوص الأخرى المتعلقة بالعملية الإنتخابية، لا سيما الدستور وقانون الإنتخابات والقوانين بشأن الأحزاب السياسية والحكم المحلى. وترى الأحزاب هذه أن " النهج المتبع من الحكومة ينال بشكل خطير من مبدأ إدارة المرحلة الإنتقالية على أساس توافق الآراء.

97- وفي مارس 2004 وعلى هامش الدورة العادية الرابعة للمجلس التنفيذي، قامت المفوضية بتنظيم مشاورات غير رسمية مع وزيرى خارجية كل من الكونغو والجابون اللذين ترأس بلدهما المجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا على التوالي. وإن هذه المشاورات التى إستهدفت مواءمة أعمال ومواقف كل من الإتحاد الإفريقى والإقليم بشأن الوضع فى جمهورية وسط إفريقيا إنما هى فى إمتداد القرار الذى إعتمدته المجلس فى مابوتو فى يوليو 2003، بشأن جمهورية إفريقيا الوسطى.

98- يظل الوضع الأمنى متزعزعا كما تشهد على ذلك حوادث 17 إبريل التى إشتبكت فيها القوات المسلحة لوسط إفريقيا معززة بقوات السلم التابعة للمجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا مع عناصر تنتمى سابقا إلى الجنرال بوزيزى المتمرد، شمال بانجى، وقد أدت هذه الإشتباكات - حسب الحويلة المعلن عنها - إلى مقتل سبعة أشخاص وجرح نحو 15 آخرين وكانت هذه العناصر البالغ عددها نحو 500 رجلا، من الجنسية وسط الإفريقية والتشادية قد طلبت بأن تدفع لها " علاوات تعويضية " جزاء لما قدمته من الدعم لجنرال بوزيزى فى عملية الإستيلاء على الحكم. وبفضل السلطات التشادية قبل المتمردون حشدهم فى مواقع معينة وبذلك عاد الهدوء ليسود فى بانجى.

99- وفى الختام يظل الوضع فى جمهورية إفريقيا الوسطى هشا. ومن هنا يتعين تكثيف الجهود وتنسيقها على نحو أفضل لدعم عودة السلام والإستقرار فى هذا البلد. ولقد أكد مجلس السلم والأمن المنعقد فى 25 مايو 2004، فى أديس أبابا فى دورته التاسعة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات - أكد على ضرورة مبادرة جميع الأطراف الوسط إفريقيا بما فيها الجنرال بوزيزى إلى إيجاد الظروف المواتية للعودة الحقيقية إلى النظام الدستورى، عن طريق تنظيم إنتخابات حرة وشفافة. وأشار المجلس، فى هذا الصدد، إلى الإعلان الصادر فى ليبرفيل يوم 25 إبريل 2003 عن الجنرال فرانسوا بوزيزى بعدم مشاركته فى الإنتخابات الرئاسية التى ستجرى فى نهاية المرحلة الإنتقالية.

(ح) ساوتومى:

100- إستمرت المفوضية - خلال الفترة قيد البحث - فى متابعة تطور الوضع فى ساوتومى، بالأخص تنفيذ مذكرة يوم 23 يوليو من سنة 2003، الموقعة بعد إنقلاب 16 يوليو 2003.

101- شاركت المفوضية - بوصفها عضوا قانونيا فى لجنة الضمانات والمساندة المكلفة بتنفيذ المذكرة فى الدورة الثالثة التى عقدتها هذه اللجنة، فى 13 - 14 إبريل، برئاسة السفير نالسن كوزمى الأمين العام المساعد للمجموعة الاقتصادية لدول وسط إفريقيا. وقام مبعوثى الخاص السيد فرانسكو ماديرا بقيادة وفد الإتحاد الإفريقى.

102- وخلال دورتها، ناقشت اللجنة التحضيرات للمحفل الوطني الذي سينظر إلى مجموع المشاكل السياسية والمؤسسية والإقتصادية والإجتماعية للجزيرة ومشاكل المؤسسة العسكرية والقوات شبه العسكرية وكذا وضع عناصر الكتيبة القديمة المعروفة بـ بوفالو ، واعتماد قانون حول إستخدام الموارد النفطية. وقدم الإجتماع آراء وتوصيات حول هذه المسائل التي ستعرض على الدورة الوزارية، التي تأجلت مرارا قبل أن يتقرر عقدها الآن في بداية شهر يوليو لتتزامن مع نهاية المحفل الوطني. وأود أن أطلع المجلس على أن الإتحاد الإفريقي قرر تقديم مساهمة مالية للمساعدة في تمويل ميزانية لجنة الضمانات والمساندة .

103- وعلى هامش الدورة الثالثة هذه التقى وفد الإتحاد الإفريقي بالسلطات والعناصر السياسية والعسكرية في ساوتومي. ولم يكن بالإمكان الإتصال بممثلي قدماء كتيبة بوفالو نظرا لغيابهم عن الجزيرة. فضلا عن الوضع العسكري، إتضح أن أحد المشاكل التي تواجه جمهورية ساوتومي الديمقراطية تتمثل في صعوبة بين الرئيس فراديك دي منانس المنتمي إلى الحركة من أجل الديمقراطية/قوة التغيير (27 مقعدا في المجلس الوطني) ورئيسة الوزراء، السيدة ماريا داس نيفاس عضو الإئتلاف الذي يضم حركة تحرير شعب باوتومي وبرنسيب (24 مقعدا في المجلس) والعمل الديمقراطي المستقل (أربعة مقاعد) . ويعيب الخصوم السياسيون على الرئيس فراديك دي منانس إخلاله باستمرار لصلاحيات رئيسة الوزراء وعدم إحترامه لمبدأ الفصل بين السلطات، مما تسبب في عدم الإستقرار السياسى في البلد. غير أن العناصر الفاعلة كلها تجمع على ضرورة تنظيم المحفل الوطني الذى تجرى التحضيرات له.

104- إن هذا المشكل السياسى الكامن عاد يطفو إلى السطح على شكل أزمة بين رئيسة الوزراء السيدة ماريا داس نيفاس ووزيرى الخارجية والموارد الطبيعية، كلاهما من الحركة من أجل الديمقراطية/قوة التغيير واشتدت الأزمة بحيث هددت رئيسة الوزراء بالإستقالة إذا لم يطرد الوزيران. ومن ثم قدم جميع الوزراء المنتمين إلى الحركة هذه إستقالتهم ككل. وسعيا للخروج من هذا المأزق إضطر الرئيس فراديك إلى تعيين وزيرين آخرين للخارجية والتعاون.

105- وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الحادى عشر العادى لرؤساء الدول والحكومات للمجموعة الإقتصادية لدول وسط إفريقيا كلف كلا من الجابون وجمهورية الكونغو وأنجولا بمتابعة الوضع في ساوتومي وبرنسيب. ووفقا لهذه الولاية وصل وزير الخارجية الجابونى والكونغولى إلى ساوتومي في 12 مارس 2004. وحث بهذه المناسبة جميع الأطراف السياسية الفاعلة على العمل معا لدعم مسار التطبيع الجارى حاليا.

(ط) غينيا الإستوائية:

- 106- فى بداية مارس 2004 تم القبض على مجموعة من المتهمين بالتخطيط لعملية إنقلاب فى غينيا الإستوائية. واتهم الرئيس أوبيانج نجاما المعارض وسيفيرو موتو نسا المقيم بالمنفى فى إسبانيا ، بالوقوف وراء هذه العملية. وقد رفض المعنى هذه الإتهامات. والجدير بالذكر أن الرئيس أعلن بعد قليل من القبض على المرتزقين فى مالابو أن المتهمين سيحاكمون أمام " محكمة ذات سمعة دولية " وأنه يجوز إعدامهم إذا ثبت أنهم مذنبون.
- 107- وبعد قليل من هذا الإعلان عن محاولة إنقلابية، أشارت السلطات الزيمبابوية، من جهتها أنها احتجزت طائرة فى مطار هرارى على متنها 67 رجلا تستعد لمغادرة المطار إلى غينيا الإستوائية. وتم القبض على 70 شخصا واعتقالهم فى زيمبابوى أين ستجرى تحقيقات قضائية بشأنهم.
- 108- وفى 22 مارس وصل وفد من الإتحاد الإفريقى على رأسه نائب رئيس المفوضية إلى مالابو للإطلاع على الوضع. والتقى الوفد بهذه المناسبة بالرئيس أوبيانج نجاما ومسؤولين آخرين فى البلد. واستطاع الوفد أن يلتقى بالسيد نيك دو توات، قائد مجموعة المرتزقين، بحضور العديد من المسؤولين من البلد، منهم وزير الخارجية ورئيس المجلس الوطنى وبعض القائمين على الشؤون الأمنية. وخلال هذا اللقاء اعترف السيد دو توات بمسؤوليته عن الأعمال المنسوبة إليه معلنا عن أسفه لها وطالبا الرأفة من سلطات غينيا الإستوائية.
- 109- وفى 13 إبريل 2004 كان لى لقاء بسفيرى غينيا الإستوائية وزيمبابوى فى أديس أبابا وبممثلى سفارتى ناميبيا وجنوب إفريقيا حيث إن بعض المرتزقين المعتقلين المشاركين فى الإنقلاب يحملون جنسية البلدين المذكورين. وبهذه المناسبة أكدت على إقامة تعاون أوسع بين الدول الأعضاء للتخلص من آفة الإرتزاق التى تشكل تهديدا على إستقرار الدول الإفريقية.
- 110- ومن هذا المنظور تعترم المفوضية إتخاذ مبادرات تكييف إتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية بشأن إزالة الإرتزاق المعتمدة فى ليبرفيل فى يوليو 1977 لجعلها أكثر إنسجاما مع التطورات التى حصلت فى القارة منذ ذلك الوقت. ويندرج هذا الجهد فى إطار السياسة الأفريقية المشتركة فى مجال الدفاع التى تنص على إيجاد آلية البحث الدورى للوثائق القارية ذات العلاقة بقضايا السلم والأمن.
- 111- وزيادة على ذلك، أود أن أطلع المجلس على أن الإنتخابات التشريعية وانتخابات المجالس البلدية تم إجراؤها كما كان متوقعا فى غينيا الإستوائية فى 25 إبريل. ولم يسجل أى حادث. بيد أنه بعد مضى شهر من ذلك الوقت – وبالتحديد فى الليلة من 28 إلى 29 شنت مجموعة من المتمردين هجوما على ثكنات عسكرية فى جزيرة كوسكو. وذكرت سلطات غينيا الإستوائية أنها قتلت خمسة من المهاجمين واعتقلت خمسة

آخرين مضيفة أن الوضع في جزيرة كوسكو وفي بقية البلد يسوده الهدوء والطمأنينة.

112- ومن جهة ثانية أود أن تسترعى إنتباه المجلس إلى الخلاف القائم بين غينيا الإستوائية والجابون بخصوص جزر مبانيتي وكونجا وكوكوتيا. وسعيًا من البلدين للتوصل إلى تسوية سلمية ومرضية التمس الطرفان في يوليو 2003 - وعلى هامش مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنعقد في مابوتو - وساطة الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة الذي قبل بهذا الطلب. وعهد الأمين العام بهذه القضية إلى السيد إيف فورتيما الذي التقى مرات عديدة بوفدي كل من الجابون وغينيا الإستوائية في جنيف ونيويورك. وقد تم إستقباله في 7 و 8 يونيو من قبل الرئيس أوبيانج نجاما ومن الرئيس الحاج عمر بونجو أوديمبا في 9 و 10 يونيو. وفي أعقاب هذه المباحثات صرح " أن الوساطة تخطو خطوات إلى الأمام وأن الحلول يتم النظر فيها".

ي) كوت ديفوار:

113- في أعقاب التوقيع على إتفاق ليناس ماركوس يوم 24 يناير 2003، سجل تقدم مشجع نحو إستعادة السلم والإستقرار في كوت ديفوار. غير أنه منذ شهر مارس الفارط، توقف التقدم هذا نتيجة سلسلة من الحوادث. وينبغي بالأخص الإشارة إلى أنه تم في 4 مارس 2004 تعليق سبعة وزراء من الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار، لمشاركتهم في الحكومة بسبب الخلاف القائم بين هذا الحزب ورئيس الدولة، وتكوين إئتلاف ظاهري يدعى " أنصار ماركوس " أو مجموعة السبع " ويضم أربعة أحزاب سياسية، لا سيما الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وتجمع الجمهوريين والإتحاد من أجل الديمقراطية والسلم في كوت ديفوار وحركة قوى المستقبل وكذا الحركات الثلاث المتمردة سابقا وهي الحركة الوطنية لكوت ديفوار والحركة الشعبية للغرب الكبير والحركة من أجل العدل والسلم، ونشاط " صغار الوطنيين" وهو التجمع المتألف من الشباب الذين يساندون الرئيس جبابجو والذي ساهم في زيادة التوتر، وفشل عملية نزع الأسلحة المعلن عنها في 10 مارس 2004 في ياموسوكرو، فضلا عن آثار عملية قمع المسيرة التي قررتها " مجموعة السبع " في أبيدجان في 25 مارس وامتداداتها في يومي 26 و 27 مارس 2004. واحتجاجا على عملية القمع هذه علق إئتلاف الماركوسس مشاركته في حكومة المصالحة الوطنية.

114- أعرب أعضاء مجلس الأمن للأمم المتحدة عن بالغ قلقهم إزاء أعمال العنف هذه وطلب إلى الأطراف الإيفوارية العمل - من دون قيد أو شرط - على ضمان التطبيق الكامل لإتفاق ليناس ماركوسس. وأعرب مجلس السلم والأمن للإتحاد الأفريقي المجتمع في دورته الثالثة يوم 27 مارس 2004 ، عن أسفه للخسائر في الأرواح التي أدت إليها أعمال العنف هذه

ودعا جميع الأطراف إلى التحلى بضبط النفس وإستئناف الحوار السياسى والعمل معا، على التنفيذ غير المشروط لإتفاق ليناس ماركوسس.

115- وطلبت لجنة متابعة إتفاق ماركوسس التى يمثل الإتحاد الأفريقى فيها ممثلى الخاص فى كوت ديفوار، السيد أندرى ساليفو، طلبت تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى أحداث 25 و26 و27 مارس 2004. وبالمثل فقد أعلن كل من رئيس دولة كوت ديفوار ورئيس وزرائها عن مساندتهما فكرة إنشاء هذه اللجنة. وقد إستجاب الأمين العام للأمم المتحدة لهذا الطلب وطلب إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الإسراع بهذا التحقيق.

116- تمت إحالة تقرير لجنة التحقيق التابعة للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن فى 14 مايو. وأكد أعضائه أهمية وضع حد للإفلات من العقوبات وقدموا دعمهم لمبادرة المفوضية السامية لحقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بتشكيل لجنة مكلفة بالتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان فى كوت ديفوار منذ بداية التمرد المسلح.

117- وفى 18 مايو قرر رئيس دولة كوت ديفوار تعليق دفعات مرتبات وزراء " مجموعة السبع " لشهر مايو وإلغاء الإجراءات المتعلقة بإيوائهم فى أبيدجان وإسترجاع السيارات الرسمية التى كانوا يستخدمونها. وقرر أيضا إخضاع حركات أعضاء الحكومة إلى الخارج بترخيص منه فقط. وفى مرسوم نشر فى 19 مايو أقال الرئيس ثلاثة وزراء من المعارضة من وظائفهم منهم السيد جيبوم سور وزير الدولة المكلف بالاتصالات والأمين العام للقوى الجديدة، اللذين إستبدلا - بصورة مؤقتة - بثلاثة أعضاء آخرين فى الجبهة الشعبية لكوت ديفوار، حزب الرئيس جبابجو، وفى 20 مايو أعلنت قيادة " مجموعة السبع " أن هذه القرارات " لاغية وباطلة ولا يمكن الإحتجاج بها بالنظر على إتفاقات ليناس ماركوسس وإتفاقات أكرى الثانية".

118- إستعرض مجلس السلم والأمن الوضع فى كوت ديفوار خلال إجتماعه العاشر المنعقد فى أديس أبابا. وفى هذه المناسبة أعرب عن أسفه الشديد للمأزق الذى آلت إليه الأزمة مؤكدا أن أى عمل من طرف واحد سيؤدى حتما إلى تفاقم الوضع وتأخير عملية السلام. وأعرب المجلس عن بالغ قلقه إزاء الأعمال الإستفزازية والمذابح وإنتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة منذ بداية الأزمة. وفى هذا الصدد طلب مجلس السلم والأمن من جديد إلى اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان الإسراع بالتحقيق فى إنتهاكات حقوق الإنسان فى كوت ديفوار. وناشد المجلس أيضا الأطراف الإفوارية التحلى بالإرادة السياسية والعمل على التطبيق الكامل وغير المشروط لإتفاق ليناس ماركوسس وتهيئة الظروف الملائمة لعودة جميع الأطراف الفاعلة المعنية إلى حكومة المصالحة الوطنية مؤكدا، فى هذا الصدد، ضرورة الإحتفاظ بتشكيل الحكومة وسلامتها، بما فى ذلك رئيس الوزراء

المتفق عليه. وقد فوض المجلس المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بإتخاذ كافة التدابير اللازمة لضمان الإستئناف الفعلى والفورى لأنشطة الدولة فى كوت ديفوار وتقديم التقرير عما أحرز من تقدم فى هذا الصدد إلى الدورة الحالية للمؤتمر.

119- ردا على أحكام بلاغ مجلس السلم والأمن المتعلقة بتشكيل وسلامة حكومة المصالحة الوطنية، بعثت سفارة كوت ديفوار فى أديس أبابا مذكرة شفوية إلى المفوضية، تؤكد فيها " أنه نظرا لأن إتفاق ماركوسس لا يتضمن أى حكم ينص على تعيين ممثلى الأطراف الموقعة على هذا الإتفاق على أساس قيمتهم الشخصية إلى مناصب وزارية، بل وحتى إلى منصب رئيس الوزراء، فمن الواضح أن قرار مجلس السلم والأمن الذى يشير بالإختصار إلى عودة الوزراء المبعدين عن الحكومة من شأنه أن يثير تأويلات متحيزة قد تؤدي إلى تفاقم الوضع السياسى الذى يظل هشا إلى حد الآن فى البلد".

120- وفى الخلاصة أود أن أكرر إستعدادى للعمل جنبا إلى جنب مع المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا والشركاء الدوليين، على مواصلة الجهود الرامية إلى تيسير الإستئناف الفعلى لعملية السلام فى كوت ديفوار. وأود بوجه خاص أن أسهم فى تعزيز الحوار والتفاهم بين قادة بلدان الإقليم.

ك (ليبيريا:

121- منذ التوقيع على إتفاق السلام الشامل فى أكرا فى 18 أغسطس 2003 وما عقبه من التسليم السلس للسلطة فى 14 أكتوبر 2003 من جانب الحكومة المؤقتة التى كان يرأسها السيد موزس بلاح إلى الحكومة الليبيرية الوطنية الإنتقالية بقيادة الرئيس تشالز جيودى براينت - تم إحراز تقدم ظاهر وملحوس نحو التنفيذ الكامل لإتفاق السلام الشامل على وجه الخصوص وتطور عملية السلام بوجه عام. غير أن الأمر يحتاج إلى القيام بأكثر ضمانا لاستمرارية عملية السلام.

122- على العموم تم إنشاء مختلف المؤسسات الواردة فى إتفاق السلام الشامل، بما فيها الفرع التنفيذى المشار إليه فى الإتفاق بالحكومة الليبيرية الوطنية الإنتقالية، والفرع التشريعى المشار إليه بالمجلس الوطنى التشريعى الإنتقالى بالإضافة إلى السلطة القضائية. وعلاوة على ذلك فقد تم تعيين رؤساء وأعضاء مختلف اللجان - على نحو ما نص عليه إتفاق السلام الشامل: فمنهم من تأكد تعيينه ومن ينتظر تأكيد الحكومة الليبيرية الوطنية الإنتقالية.

123- غير أن مسألة توزيع المناصب فى المجلس التشريعى الوطنى الإنتقالى والخدمة العامة على مختلف أطراف الإتفاق أضحت مصدر عدم إستقرار بالغ الخطورة بحيث طالب بإلغاء هذه العملية قادة الفصائل المتحاربة، بالأخص حركة الليبيريين المتحدين من أجل الديمقراطية وحركة مودل . إلا أنه فى أعقاب الزيارة التى قام بها فى مارس 2004 وسيط المجموعة

الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الجنرال عبد السلام أبو بكر وفريقه الذى يضم - فيما يضم - كبار موظفى هذه المجموعة ومفوضية الاتحاد الإفريقى، تم تسجيل تحسن ملموس فى العلاقات بين الرئيس براينت من جهة، وقادة الفصائل المتحاربة سابقا ورئيس المجلس الوطنى التشريعى الإنتقالى، من جهة ثانية. غير أن الخلافات لا زالت قائمة.

124- إن الصراع المستمر على القيادة داخل حركة الليبيريين المتحدين من أجل الديمقراطية الذى نشأ عن نزاع عائلى بين الزوج والزوجة، السيدة عائشة والسيد سيكو كوناه لا يزال مصدر قلق. ويخشى أن يكون له أثر سلبي على البرنامج الجارى تنفيذه حاليا حول نزع الأسلحة والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وتبذل حاليا جهود لتسوية الأزمة.

125- لقد تركز الإهتمام على مسار البرنامج المذكور أعلاه قبل أن يتحول إلى الإنتخابات المقرر إجراؤها فى أكتوبر 2005 على نحو ما نص عليه إتفاق السلام الشامل. وفى نهاية إبريل 2004 أدى اليمين أمام الرئيس براينت الأعضاء السبعة فى اللجنة الوطنية للإنتخابات برئاسة قاضى المحكمة العليا. وأوضح الرئيس براينت - بصفة قطعية - أن موعد الإنتخابات لن يغير. وقد أكد هذا الموقف فريق الإتصال الدولى عندما قام الرئيس المناوبان له وهما وزير خارجية غانا، ممثلا للرئيس الحالى للمجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا الإيكوواس والاتحاد الإفريقى ووزير خارجية السويد ممثلا للإتحاد الأوروبى رفقة مسؤولى الإيكوواس والإتحاد الأوروبى والإتحاد الإفريقى، قام بمهمة تقييم إلى البلد فى إبريل 2004. ويأتى هذا التأكيد من المجتمع الدولى فى خلفية من النداءات الصادرة عن بعض الجهات فى ليبيريا والداعية إلى تأجيل الإنتخابات.

126- والجدير بالذكر أن المادة التاسعة عشرة من مجلس السلم والأمن والتي تنص على إجراء إنتخابات فى موعد لا يتجاوز شهر أكتوبر 2005، " تطلب إلى الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقى ومجموعة إيكوواس وغيرها من أعضاء المجتمع الدولى القيام - على أساس مشترك وحسب الإقتضاء - بإجراء الإنتخابات القادمة فى البلد مع متابعتها والإشراف عليها." وفى هذا الصدد، أوفد كل من الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبى والوكالة الأمريكية للتعاون الدولى/بعثات تقييم إحتياجات الإنتخابات إلى ليبيريا فى إبريل 2004. وخلصت بعثة التقييم التابعة للأمم المتحدة إلى نتيجة أن لجنة الإنتخابات الوطنية المكونة حديثا لا يتوفر لها حاليا سوى القليل من القدرات المادية والبشرية لتنفيذ مسؤولياتها المتعلقة بالنتقيف المدني والانتخابي وتسجيل الناخبين وإجراء الاقتراع وكذا إلي أن هذه الأنشطة لا يمكن إنجازها فى الإطار الزمني المحدد من مجلس السلم والأمن ، ما لم تقدم مساعدة دولية شاملة. وتجدر الإشارة إلي أنه خلال البعثة المذكورة أعلاه التي قام بها الرئيس المناوبان لفريق الاتصال الدولي بشأن ليبيريا إلي مونروfia فى إبريل 2004 ، شرع الوفد في نقاش مع هؤلاء الخبراء

الدوليين المتواجدين علي أرض الواقع فضلا عن أعضاء اللجنة الوطنية للانتخابات. وخلال هذه الاجتماعات توجهت عناية وفد فريق الاتصال إلي الصعوبات التي تعانيها اللجنة الوطنية للانتخابات وقد تم خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي الأخير بشأن ليبيريا المنعقد في لندن في 11 مايو الاتفاق علي أنه ستجري مشاورات بين الوحدة الانتخابية التابعة لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وإيكوواس، فضلا عن الاتحاد الأفريقي لرسم طريق المستقبل فيما يتعلق بالتحضيرات للانتخابات.

127- وعلي صعيد الأمن لعل المجلس التنفيذي يذكر أنه في انتظار الاستكمال شبه الكلي لنشر قوات بعثة الأمم المتحدة علي مجموع البلد، فقد تم علي العموم احترام اتفاق وقف إطلاق النار في منروفيا وأغلب أجزاء البلد. فلم يسجل بالتالي أي اقتتال عبر أنحاء البلد. غير أنه أفادت التقارير بوقوع انتهاكات لاتفاق وقف إطلاق النار لا سيما داخل البلد، من كل الفصائل الثلاث المتحاربة سابقا. وشملت هذه الحوادث القتال المتقطع في ناحية نيمبا والذي دام من نوفمبر 2003 إلي إبريل 2004 وهي الفترة التي يجري فيها إعداد هذا التقرير.

128- لقد أدي نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا من وراء منروفيا والأحياء المجاورة لها التي كانت متمركزة فيها في البداية لشهور إلي تيسير عملية إنعاش برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج وتجدر الإشارة إلي أن البعثة الأممية هذه التي حاولت عبثاً في 7 ديسمبر 2003 الشروع في عملية نزع السلاح لم يتوفر لها العدد الكافي من الجنود أي 5000 جندي. غير أنه عندما تم الشروع من جديد في عملية إنعاش برنامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج في 15 إبريل 2004، أوضحت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أن القوات التي نشرتها والبالغ عددها 943ر13 جندي كانت كافية لتحقيق أغراض العملية منذ 11 مايو 2004 بلغ إجمالي عدد الجنود التابعين للبعثة الأممية 107ر14 جندي والمنشورين في جميع البلدان باستثناء أربعة. وقد كان برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج الذي تم إنعاشه في 15 إبريل 2004 قد سبقه برنامج توعية مكثف موجه إلي المحاربين يشارك فيه قادة الفصائل الثلاث المسلحة وممثلي اللجنة الوطنية لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الدمج إلي جانب وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.

129- وفي 5 مايو 2004، في الوقت الذي يجري فيه إعداد هذا التقرير أعلنت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا أنها استلمت بحلول 28 إبريل 2004 ما يربو عن 653ر10 سلاح من مجموع 415ر18 جنديا سابقا من حركة الليبيريين المتحدين من أجل الديمقراطية وحركة MODEL وفصيلة GOL منذ بدء البرنامج كما جمعت أزيد من 3 ملايين طلقة من ذخيرة الأسلحة الصغيرة و 300ر5 قطعة من الذخائر الأخرى. وتفيد التقارير أنه تم تجريد

سلاح نحو 8000 من قدماء المحاربين خلال المرحلة الأولى من عملية إنعاش البرنامج في إبريل إستناداً إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعلى إثر انتهاء هذه المرحلة في إبريل 2004 تم الإعلان عن بدء المرحلة الثانية من عملية نزع الأسلحة المقرر إجراؤها بعد تشييد المعسكرات الستة الإضافية في أماكن أخرى عبر البلد.

130- تتبغي الإشارة إلى أنه إذا تطلب تنفيذ الجانبين المتعلقين بنزع الأسلحة والتسريح 9 شهور، فإن الجانبين الآخرين من البرنامج أي إعادة التأهيل وإعادة الدمج سيتطلبان سنوات. وسيتوقف نجاحهما إلى حد بعيد على تدفق المساعدة الدولية. ومن الأهمية بمكان إنجاح هذا البرنامج الذي يتطلب مصروفات مالية كبيرة باعتبار أنه سيزيل دائرة العنف ويساعد على تهيئة بيئة ملائمة لإجراء الانتخابات القادمة ويحول دون تفشي النزاع الليبيري من جديد إلى بلدي نهر مانو الاثنيتين بما في ذلك - سيراليون حيث يظل السلام فيها هشاً فضلاً عن كوت ديفوار التي لم يتم تسوية النزاع فيها إلى حد الآن .

131- وعلي الصعيد الإنساني يلاحظ أن الأمم المتحدة وجهت في نوفمبر 2003 نداء مشتركاً للاضطلاع بأنشطة إنسانية. ولعبت كل من مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي واليونيسيف وعدد من المنظمات غير الحكومية الدولية دوراً ريادياً في توفير المساعدة الإنسانية العاجلة للفئات الضعيفة والمتضررة من الحرب مثل اللاجئين والمشردين داخليا والنساء والأطفال . ولما أصبح السلم أمراً حقيقياً في واقع ليبيريا أخذ الآلاف من اللاجئين الليبيريين طريقهم إلى ديارهم في سلسلة من العودات التلقائية. وقد أوضحت مفوضية الأمم المتحدة للاجئين أنها تتوقع أن تزداد عمليات العودة التلقائية وتبلغ أوجها خلال الأشهر القادمة ، وأنها ستستمر على مستواها الأعلى خلال الأشهر الأولى من 2005. توقعا للانتخابات المقرر إجراؤها في أكتوبر من نفس السنة. وفي أعقاب النداء العاجل الموجه للحصول على مبلغ 39ر2 مليون دولار لتمويل عملياتها في ليبيريا في 2004 والإعداد لعودة قرابة 150ر000 لاجئ ليبيري خلال 2004 ، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة في 20 إبريل أنها استلمت مبلغاً إضافياً قيمته 11 مليون دولار من الحكومة الأمريكية علاوة على 3 ملايين دولار كانت قد استلمتها في وقت سابق. ومع ذلك فإن بلوغ الهدف رهن استلام مبلغ 25 مليون دولار إضافي.

132- لا يزال البلد يواجه أزمة حقوق الإنسان بالغة الخطورة حيث ذكرت التقارير أن أعضاء الفصائل المتحاربة ارتكبت انتهاكات لحقوق الإنسان بما في ذلك شن هجمات على المدنيين والقتل والتعذيب والاغتصاب والتحرش والسرقة والابتزاز وأعمال السخرة والاغتصاب وفرض القيود على حرية التحرك وحرية الأفراد من جانب أعضاء الفصائل المسلحة. ومن المتوقع أنه

مع نشر قوات بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بأعداد كبيرة واستكمال عملية نزع الأسلحة ، فإن معدلات هذه الانتهاكات ستأخذ في التناقص. غير أنه من المتوقع استمرار هذه المشاكل في الأماكن المعزولة التي لم تنتشر فيها قوات حفظ السلام التابعة لبعثة الأمم المتحدة وتغيب فيها الشرطة والسلطة المدنية.

133- تعمل كل من الحكومة وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا - علي نحو نشط - علي إعادة البني التحتية الاجتماعية وإعادة فتح المدارس في البلد وقد بذلت الحكومة أيضا جهوداً حثيثة للإيفاء بمتأخرات أجور أعضاء الخدمة العامة ، ولم تتمكن إلي حد الآن من إتمام هذه المهمة نظراً للقيود المالية التي تعاني منها. وأدي الوضع الاقتصادي والمالي الصعب إلي حالات من التوتر الاجتماعي والإضراب من جانب عاملي الخدمة العامة والمعلمين والطلبة.

134- اعتبار الوضع الصعب الذي يعيشه البلد حالياً علي الصعيد الاقتصادي والاجتماعي هناك حاجة إلي أن يقدم المجتمع الدولي دعمه القوي مساندة لجهود الحكومة الرامية إلي إعادة تأهيل البلد وإعادة بنائه. وتجدر الإشارة إلي أنه تم التعهد بمبلغ 520 دولار أمريكي في شهر فبراير الماضي لتغطية احتياجات الفترة الانتقالية حتى سنتين، وذلك خلال مؤتمر المانحين المنعقد في نيويورك . ومنذ ذلك الحين بذل كل من الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا ومنظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي والشركاء الآخرون جهوداً كبيرة لتنفيذ البرنامج الذي يشكل خارطة الطريق نحو انتعاش ليبيريا وهي الخارطة التي يشار إليها أيضاً بـ "الإطار المؤقت المركز علي النتائج" (RFTT).

135- بذلت الحكومة الوطنية الانتقالية لليبيريا جهوداً لمعالجة البعد الإقليمي للنزاع في ليبيريا . وفي هذا الإطار ، قام رئيس هذه الحكومة بزيارات إلي بلدان ذات أهمية حاسمة بما فيها - بوركينا فاسو وكوت ديفوار وغينيا وسيراليون . وقد ساعدت هذه الزيارات علي تحسين العلاقات بين ليبيريا وجيرانها وتعبئة الدعم لمسار السلام في البلد. وساهمت الزيارتان إلي كل من غينيا وسيراليون في إحياء التعاون بين بلدان اتحاد نهر مانو وأعطت دفعا لعملية التخطيط لاجتماع القمة المقرر في مايو 2004.

136- وخلال اجتماع فريق الاتصال الدولي بشأن ليبيريا المنعقد في لندن في 11 مايو بحضور ممثل الاتحاد الأفريقي، أكد هذا الجهاز موقفه الداعي إلي ضرورة دعم جميع الدول في المنطقة عملية تنفيذ اتفاق السلام الشامل للحيلولة دون استخدام العناصر المسلحة أراضيها لزراعة استقرار جيرانها، وكذا تعزيز التعاون الإقليمي. ورحب الاجتماع بالمؤتمر القادم لـ MRII ودعا رؤساء الدول إلي استعمال هذا الاجتماع كفرصة لمعالجة القضايا عبر الحدودية.

137- تم الإعراب أيضا عن مشاعر القلق إزاء ما أوردته التقارير باستمرار استناداً إلي بعض القدماء المتحاربين من أن أسلحة الفصائل المتحاربة سابقا يجري تهريبها عبر حدود ليبيريا المتاخمة لكوت ديفوار وسيراليون وتجدر الملاحظة بأنه قبل هذا التطور كانت كل من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون

و بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تعمل علي وضع خطط وطرق مشتركة لزيادة فاعلية مراقبة الحدود. وتكون هذه الخطط والطرق مشتركة بين البلدان المعنية. ودعا اجتماع فريق الاتصال الدولي لليبيريا كلاً من بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحكومة ليبيريا الوطنية والانتقالية وقادة الفصائل المتحاربة سابقاً إلي ضمان بقاء جميع الليبيريين وكافة أسلحتهم في ليبيريا في سياق برنامج نزع الأسلحة والتسريح.

138- ركز المجتمع الدولي أيضاً علي أنشطة الرئيس السابق شارلز تيلور. ففي مارس 2004 رعت الولايات المتحدة الأمريكية قراراً اعتمدته مجلس الأمن بالإجماع في 12 مارس 2004. ويدعو القرار جميع أعضاء الأمم المتحدة إلي اكتشاف وتجميد أموال الرئيس تيلور السابق وأسرته وحلفائه. وقد تضمن التقرير الذي طلب إعداده مجلس الأمن إتهام السيد تيلور بالاستمرار في تحويل موارد الحكومة الليبيرية إلي صالحه في المنفي. وفيما يتعلق بالخطر علي السفر المقرر من الأمم المتحدة فإن مجلس الأمن أصدر علي الرغم من اعترافه بتغير الأوضاع في ليبيريا. قائمة من 47 أشخاص، بمن فيهم كبار موظفي الحكومة السابقة فضلاً عن أعضاء القوات المسلحة السابقة، يعتبر أنهم يحتفظون بصلتهم مع السيد تيلور أو يفترض أنهم يدعمون مجموعات المتمردين. وفي الآونة الأخيرة جدد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة عقوباته بشأن الاتجار بالماس والأخشاب الليبيرية.

139- تظل مفوضية الاتحاد الأفريقي ملتزمة بالتنفيذ الكامل لاتفاق السلام الشامل وعملية السلام ككل، باعتبار ما قامت به من دور في السنة الماضية في المساعدة أولاً علي تيسير مفاوضات السلام وإجرائها ثانياً في أكرا، مما أفضي إلي توقيع الاتفاق هذا. وتحقيقاً لهذا الغرض، فقد عينت مبعوثاً خاصاً لي في ليبيريا قام بالفعل بمهمتين في كل من ليبيريا والمنطقة وهذا زيادة علي بعض موظفي المفوضية الذين تم إيفادهم إلي منروفيا للتعرف – بوجه خاص – علي القضايا السياسية والعسكرية الناجمة عن تنفيذ اتفاق السلام. ومع إقرار مجلس السلم والأمن في إبريل مقترح مفوضية الاتحاد الأفريقي بشأن إنشاء مكتب تابع للاتحاد الأفريقي في ليبيريا فإن قدرة هذا الخير علي تنفيذ الاتفاق ستصبح معززة.

ل (غينيا بيساو:

140- لعل المجلس يذكر أنه في أعقاب الانقلاب الذي حدث في 24 سبتمبر 2003، قام السيد فرانسيسكو ماديرا وزير شؤون رئاسة موزمبيق – بناء علي طلب مني – بمهمة في غينيا بيساو في الفترة من 19 إلي 25 سبتمبر 2003. وبهذه المناسبة أجري مبعوثي الخاص مشاورات مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وبعض الدول في الإقليم.

141- وخلال الفترة قيد الاستعراض فإن أخطر تطور تمثل في إجراء الانتخابات التشريعية في 28 مارس 2004. وقد أذن هذا الاقتراع ببداية العودة إلي المؤسسات الديمقراطية في البلد.

142- بناءً على دعوة من سلطات جمهورية غينيا بيساو شارك الاتحاد الأفريقي في مراقبة انتخابات شهر مارس 2004 . وكان من المفروض إجراء هذه الانتخابات في يوم واحد ، يوم 28 مارس . ولكن نظراً لعدم تجهيز معدات التصويت في جميع مكاتب التصويت ، فقد اضطرت الحكومة إلى إجراء جولة أخرى في مقاطعة بيساو، في 30 مارس وسعي 12 حزبا سياسيا وثلاثة تحالفات لنيل أصوات الناخبين. وانتخبت الدوائر الانتخابية لغينيا بيساو 100 نائب فيما تقرير منح مقعدين آخرين إلى أعضاء الشتات.

143- تم إيفاد 104 مراقبين من البرتغال والبرازيل والسنغال وموريتانيا والولايات المتحدة واتحاد روسيا ومنظمات منها مجموعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية والمجموعات الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والاتحاد الاقتصادي النقدي لدول غرب إفريقيا والاتحاد الأفريقي.

144- وفي البلاغ الختامي الصادر في نهاية الانتخابات التشريعية أعرب المراقبون الدوليون عن ارتياحهم للسير الحسن للاقتراع الذي ميزته روح المدنية والشفافية والمشاركة الكثيفة للسكان في قطاع بيساو في يومي 28 و 30 مارس. ولاحظ المراقبون الدوليون أيضاً أن اقتراع 28 مارس 2004 جري بكل حرية وعدالة وشفافية علي الرغم من بعض أوجه النقص في التنظيم. وقد حيا مجلس الأمن للأمم المتحدة أيضا حسن تنظيم الانتخابات التشريعية وشجع شعب غينيا بيساو علي الاستمرار في العمل علي إنجاز المصالحة الوطنية.

145- عارضت بعض التشكيلات السياسية النتائج المؤقتة التي صدرت في 4 إبريل عن اللجنة الوطنية للانتخابات وأودعت ادعاءاتها بشأن المخالفات التي لوحظت قبل الاقتراع وأثناءه وبعده لدي اللجنة الوطنية للانتخابات وأمام جو التوتر الذي أثارته هذه المنازعة أدي كل من الرئيس السنغالي ورئيس الرأس الأخضر زيارة دامت بضعة ساعات إلي بيساو في 5 إبريل 2004 لحمل الأطراف إلي التعقل. وفي الوقت ذاته أنشأ المجلس الوطني الانتقالي في 7 إبريل لجنة تحقيق لكشف المخالفات التي ذكرتها مختلف الأطراف وإعداد تقرير بشأنها يحال علي المحكمة العليا.

146- في 21 إبريل أكدت المحكمة العليا نتائج الانتخابات التشريعية . غير أنها صحت الأرقام المتعلقة بالمشاركة إذ زادت عما كانت عليه . ولم يحصل أي حزب علي الأغلبية المطلقة . إلا أن الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا والرأس الأخضر الحزب الوحيد سابقا تصدر الأحزاب الأخرى حيث نال الأغلبية النسبية من 45 مقعداً . وحصل حزب التجديد الاشتراكي وهي تشكيلة الرئيس السابق السيد كومباديالا علي 35 مقعدا. وفاز الحزب الاشتراكي والديمقراطي الموحد التابع لرئيس الوزراء السابق السيد فرانسيسكو فادول ب 17 مقعدا. وحصل الاتحاد الانتخابي الذي يشكل ائتلافاً من ضمنه أحزاب صغيرة علي مقعدين فيما أحرز التحالف الشعبي الموحد

- المتكون من حزبين مقعدا واحدا وأما المقعدان المتبقيان والمخصصات لمواطني غينيا بيساو المتواجدين في الشتات فقد ظلا شاغرين.
- 147- إن المجلس الوطني الشعبي الجديد الذي قلد السلطات في 7 مايو 2004 يبدش هكذا فترته التشريعية التاسعة منذ استقلال غينيا بيساو وتنتهي بذلك ولاية المجلس الوطني الإنتقالى وتتحول اللجنة العسكرية إلي جهاز استشاري لدي الرئاسة.
- 148- ومن دواعي سروري أن توافق الآراء الذي توصلت إليه الأحزاب السياسية الثلاثة والائتلافان الحاصلان علي مقاعد النيابة سمح لرئيس الجمهورية بتعيين السيد كارلوس جومس جونير رئيس الحزب الأفريقي لاستقلال غينيا بيساو والرأس الأخضر في منصب رئيس الوزراء.
- 149- لقد أظهرت غينيا بيساو التي تحتاج إلي مساعدة دولية عاجلة لإنعاش اقتصادها قدرتها علي تجهيز مؤسسات ديمقراطية موثوق بها . كما أكدت عزمها علي استعادة جّو الثقة اللازم توفيره لاستئناف التعاون الدولي وسأواصل – بالتشاور مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وبلدان الإقليم والشركاء الدوليين – تقديم دعم الاتحاد الأفريقي لهذه الجهود واستكمال عملية العودة إلي النظام الدستوري.